
04

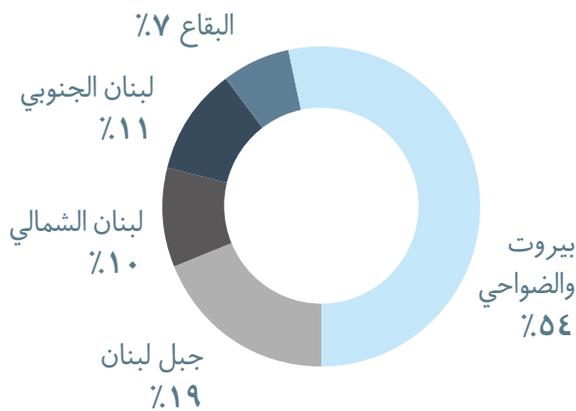
القسم الرابع
القطاع المصرفي اللبناني
في العام ٢٠١٥

أولاً: بنية القطاع المصرفي اللبناني، المسؤولية الاجتماعية والانخراط في العولمة المالية

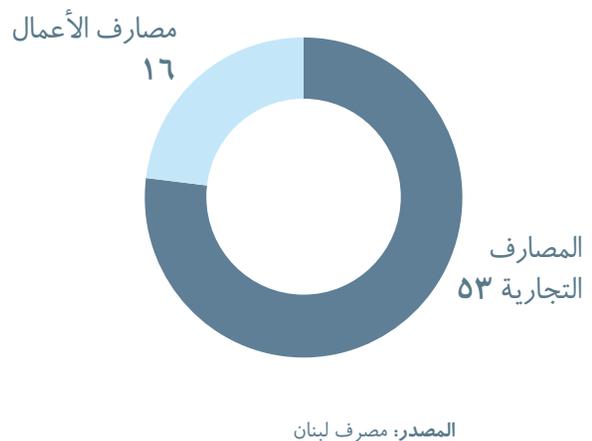
1-1 في نهاية العام ٢٠١٥، بلغ عدد المصارف العاملة في لبنان ٦٩ مصرفاً توزّعت بين ٥٣ مصرفاً تجارياً و ١٦ مصرفاً للأعمال. وطرأت في العام المذكور تعديلات على لائحة المصارف بحيث تمّ شطب كل من «البنك الأهلي الدولي ش.م.ل.» بعد دمجها مع فرنسبنك ش.م.ل.، وبنك أبو ظبي الوطني ش.م.ل. الذي باشر عمله كمكتب تمثيل و «شركة مصرف الوركاء للإستثمار والتمويل مساهمة خاصة». كما تمّ تعديل اسم «ستاندارد تشارترد بنك ش.م.ل.» ليصبح «سيدروس بنك ش.م.ل.» نتيجة عملية استحواذ. ويمكن توزيع المصارف العاملة في لبنان ضمن ٤٩ مجموعة: ٣١ مجموعة للمصارف اللبنانية ذات المساهمة اللبنانية الأكثرية و ١٨ مجموعة للمصارف العربية/الأجنبية والمصارف اللبنانية ذات المساهمة العربية/الأجنبية الأكثرية. وثمة في لبنان ١٢ مكتب تمثيل لمصارف أجنبية. وللمصارف العاملة في لبنان علاقات مراسلة مع ١٨٣ مصرفاً في ٨٢ مدينة حول العالم تسهّل العمليات المالية مع باقي الدول وبالعكس.

2-1 أمّا المصارف التجارية العاملة في لبنان في نهاية العام ٢٠١٥ فتوزّعت كالآتي: ٣٢ مصرفاً لبنانياً ش.م.ل ذات مساهمة أكثرية لبنانية، ٩ مصارف ش.م.ل ذات مساهمة عربية تملك حصصاً وازنة في مصارف لبنانية وإدارة لبنانية، ٨ فروع لمصارف تجارية عربية و ٤ فروع لمصارف تجارية أجنبية. وفي عداد المصارف التجارية، تُدرج خمسة مصارف إسلامية وعدد قليل من المصارف الخاصة لتصنّف الأخرى كمصارف شاملة، تركز استراتيجيتها على تنوّع مصادر الدخل بدءاً من صيرفة الشركات الكبيرة، إلى صيرفة التجزئة والتوسّع في خدمة الشركات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى خدمات الإستثمار والخزينة وأعمال الوساطة، والخدمات الخاصة وصولاً إلى خدمات الإقراض الصغير. ووصل عدد فروع المصارف العاملة إلى ١٠٦٠ فرعاً في نهاية العام ٢٠١٥ يتوافق توزّعها على المناطق اللبنانية مع التوزّع الجغرافي النسبي للأنشطة الاقتصادية.

التوزّع الجغرافي لفروع المصارف التجارية
نهاية العام ٢٠١٥ (%)



بنية القطاع المصرفي اللبناني
نهاية العام ٢٠١٥



3-1 واستناداً إلى آخر المعطيات المتوافرة، يتواجد ١٨ مصرفاً لبنانياً في ٣٢ بلداً في مختلف أنحاء العالم: بدءاً بدول المنطقة العربية ذات الأسواق الهامة (كمصر والسودان والجزائر والسعودية والإمارات والبحرين وقطر وسلطنة عُمان وسورية والأردن والعراق)، مروراً بالأسواق الإقليمية ذات الوزن الاقتصادي المهم (كتركيا) وصولاً إلى أوروبا وأميركا وإفريقيا وآسيا وأستراليا. ويتخذ هذا التواجد أشكالاً قانونية عدة موزعة على: ١٩ مكتب تمثيل، ٦٤ فرعاً مباشراً، ٤٠ مصرفاً تابعاً/شقيقاً لها ما يزيد عن ٣٠٠ فرع في بلدان تمر كزها (راجع الجدول رقم ٢٠ في الملحق الإحصائي / القسم الخامس).

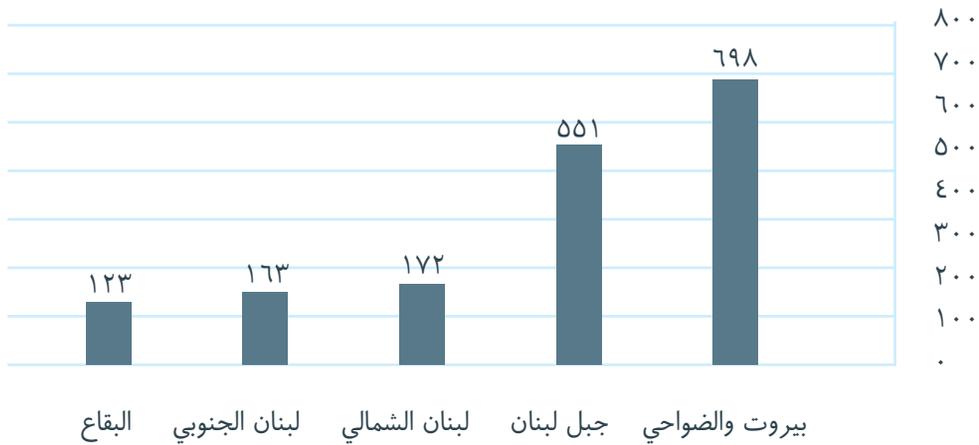
4-1 وقد أظهر القطاع المصرفي اللبناني صموداً في مواجهة تدرّي الأوضاع السياسية والأمنية في بعض بلدان تواجده. فكان تأثير التطورات الإقليمية المستجدة محدوداً نسبياً عليه في أسواق التواجد العربية بوجه عام، بحيث استطاعت المصارف التابعة الحفاظ على مداخيلها ونوعية موجوداتها وعلى ثبات مواقعها في هذه الأسواق. ومن أسباب هذا الصمود، صغر حجم معظم المصارف خارج بلدانها الأم نسبة إلى حجم أعمالها في السوق المحلية. وقد لجأت المصارف اللبنانية إلى اختبارات ضغط عديدة قامت بها منذ بداية الاضطرابات الإقليمية، معتمدة سيناريوهات حادة حول تقييم الخسائر المحتملة على محفظة التسليفات وقياس تأثير هذه الخسائر على مستويات السيولة والربحية. كما اتخذت كل المؤسسات الخاصة والإجمالية الكفيلة بالحفاظ على تغطية مخاطر ملائمة في مواجهة التطورات الإقليمية الراهنة.

5-1 وتكملةً لتوسّع شبكة الفروع المصرفية، تابعت المصارف في العام ٢٠١٥ تطوير أنظمة ووسائل الصيرفة عن بُعد. فزادت انتشار خدمة الصراف الآلي والمهام التي يمكن لهذه الأجهزة القيام بها من إيداع نقدي وشيكات وسحب أموال وكشف حساب وغيرها، وتمّ إطلاق وسائل أمان في التجارة الإلكترونية وإجراء عمليات مصرفية عبر الهاتف الخليوي من خلال استحداث حلول ابتكارية بهدف إرساء الطريقة الأكثر أماناً للدفع الإلكتروني^١. ووصل عدد أجهزة الصراف الآلي الموضوع في خدمة الزبائن إلى ١٧٠٧ أجهزة في نهاية العام ٢٠١٥. وبلغ العدد الإجمالي لبطاقات الدفع والائتمان ذات درجات الأمان العالية في التداول قرابة ٢,٨ مليون بطاقة. نذكر في هذا الإطار أن مصرف لبنان أصدر في ٢٢ نيسان ٢٠١٦ التعميم الوسيط رقم ٤١٨ الذي يحظر فيه استعمال البطاقات المسبقة الدفع باستثناء تلك المرتبطة بحساب مصرفي والمصدرة باسم شخص معيّن، وذلك في إطار مكافحة تبييض الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب.

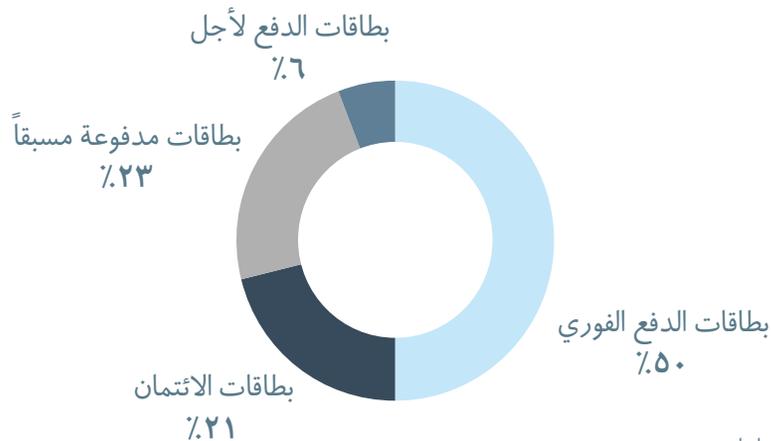
١- وفي سياق المبادرات المتخذة لإرساء أنظمة الدفع الإلكتروني لدى الإدارات والمؤسسات في لبنان، أصبح بإمكان جميع المشتركين لدى مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان سداد بدلات المياه عبر موقع المؤسسة المعنّي الإلكتروني بواسطة بطاقات مصرفية صادرة عن مصارف لبنانية أو عالمية.

على صعيد آخر، باتت الجريمة الإلكترونية من الجرائم المحسوسة التي يمكن أن تهدد القطاع المصرفي والمبادلات المالية للأفراد والشركات، وعليه تتطلب مواجهتها مقاربة واضحة. لذلك، تشارك جمعية المصارف من خلال ثلاث لجان في وضع «دليل لمكافحة الجريمة الإلكترونية في لبنان». علماً أنها ترى أن من أفضل ممارسات الصناعة المصرفية العالمية اليوم هو تجنب القيام بعمليات الدفع والتحويل بالاستناد إلى معطيات واردة في البريد الإلكتروني بسبب مخاطرها التشغيلية وإمكانية قرصنة المعلوماتية استخراج معطيات البريد الإلكتروني حتى بوجود إجراءات وقائية. وترى الجمعية أن تعليمات التحويل وإجراء العمليات الإلكترونية من خلال التطبيقات المصرفية عبر الانترنت أو عبر الهاتف الخليوي أفضل لأنه يتم تحديثها باستمرار بسبب تزايد تهديدات القرصنة الإلكترونية، وتتم السيطرة عليها من البداية حتى النهاية بواسطة خبراء تكنولوجيا المعلومات في المصارف.

التوزع الجغرافي لأجهزة الصراف الآلي في نهاية العام ٢٠١٥



توزع البطاقات المصرفية في نهاية العام ٢٠١٥ (%)



المصدر: مصرف لبنان

6-1 تابعت المصارف في لبنان في العام ٢٠١٥ تطبيق المعايير العالمية في ما يخصّ المسؤولية الاجتماعية، خصوصاً Global Reporting Initiative GRI G 4 ISO 26000، وكذلك المبادئ العالمية العشرة للأمم المتحدة UN Global Compact Principles في مجال حقوق الإنسان والعمل والبيئة ومحاربة الغش. ومن المنتظر أن يكون دور المصارف مهماً في تطوير المجتمع نظراً للطاقت الكبيرة التي تتمتع بها وما يمكن أن ينجم عنها من انعكاسات اجتماعية على المجتمع اللبناني. كما تستثمر بعض المصارف في مواردها البشرية بمواكبة طاقم من ذوي الخبرة والاختصاص من بعض الجهات والمنظمات العالمية لتسويق عدد من البرامج وتقديم النصح للزبائن ودرس الأثر البيئي لاستثماراتهم. وانطلاقاً من المسؤولية الاجتماعية، أصبحت لعدد من المصارف رؤية ريادية وشاملة في المشاريع المتعلقة بالبيئة واستهلاك الطاقة مع التركيز على تقديم التسهيلات المدروسة والتمويل اللازم لهذه الأنواع من المشاريع من خلال البرامج التي أطلقها مصرف لبنان، بالإضافة إلى برامج التمويل لدى المصارف ذات الكلفة المنخفضة والقابلة للدعم أيضاً من مصرف لبنان. وبات من المهم أن تباشر المصارف أخذ المخاطر البيئية في الاعتبار إلى جانب مخاطر التسليف والأسواق والمخاطر التشغيلية الأخرى. وكونها أهم مصدر للتمويل، تسعى المصارف إلى تشجيع القروض الصديقة للبيئة الممنوحة للأسر والأفراد، وتدرس إمكانية إصدار السندات الخضراء «Green Bonds» للمؤسسات والمشاريع الصديقة للبيئة. وتدخل بعض المصارف في تسيير مقرّاتها الرئيسية وفروعها مسالك عمل محافظة على البيئة، كالتخفيف من استهلاك الطاقة والمياه والورق وترشيد استعمال وسائل النقل لموظفيها وما إلى ذلك من إجراءات. وكان مصرف لبنان قد أطلق المبادرة الوطنية للطاقت المتجددة عام ٢٠١٠. وقد ارتفع عدد الشركات المهتمة بالبيئة من ٣٤ إلى ٢٧٠ كما أن ما يزيد عن ٣٢٥ مشروعاً تستفيد من قروض بيئية بلغت ٢٨٠ مليون دولار، وتساهم بعض المؤسسات المالية الدولية كمؤسسة التمويل الدولية IFC وبنك الإستثمار الأوروبي EIB ووكالة التنمية الفرنسية AFD في منح قروض للمشاريع الصديقة للبيئة. وسوف تكون بلا شكّ للأبنية السكنية الخضراء وللمشاريع الصديقة للبيئة حصةً في البرنامج التحفيزي الجديد الذي أطلقه مصرف لبنان.

7-1 ويندرج التعميم رقم ١٣٤ الذي أصدره المصرف المركزي في شباط ٢٠١٥ والمتعلق بالقرار الأساسي الرقم ١١٩٤٧ حول «أصول إجراء العمليات المصرفية والمالية مع العملاء» ضمن المسؤولية الاجتماعية للمصارف والشركات المالية بما يولي هيئة الأسواق المالية ولجنة الرقابة على المصارف دوراً حاسماً في حماية المستهلك، لجهة تثقيف العملاء وتوعيتهم وتوضيح حقوقهم، الأمر الذي يعود بالفائدة المباشرة على الطرفين. فالوحدات التي تمّ إنشاؤها في المصارف لحماية العملاء ساهمت في نشر ثقافة الشفافية وعرفت العملاء أكثر على حقوقهم وواجباتهم. وعلى غرار وحدات الامتثال، بات من الضروري أن يكون في كل مصرف قسم مختصّ لحماية المستهلك للتأكيد على التزام المصرف تجاه زبائنه من خلال تزويدهم بالحلول المالية ذات الكفاءة العالية والخدمات المتخصصة التي تلبي احتياجاتهم.

8-1 تجدد المصارف اللبنانية على الدوام التأكيد على التزامها كل القوانين المالية الدولية، لا سيما تلك المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتلك التي ترضى عمل المصارف المرأسلة. وهي تلتزم بالتعديلات التي تضعها هيئة التحقيق الخاصة المولجة بهذا الموضوع في لبنان. فالمصارف تتبنى التشريعات اللازمة، وقد أصدر المصرف المركزي في لبنان تعاميم عدّة لتجنيب المصارف مخاطر عدم الامتثال، وبالتالي طمأنة المصارف المرأسلة. ومن التعاميم التي لها صلة بتبييض الأموال التعميم رقم ٤١١ الصادر في شباط ٢٠١٦ والذي يحظر الأسهم لحامله. وأمام الشركات التي لديها هذه الأسهم مهلة سنتين لتسوية أوضاعها.

9-1 ومن شأن القوانين التي أقرّها المجلس النيابي في تشرين الثاني ٢٠١٥ أن تقيّ لبنان من أي عزلة مالية دولية وتبقي ودائع الناس بمنأى عن أيّة عقوبات رغم ما يحوط بالبلد من مشاكل. تتّصل القوانين الأربعة بالإمتثال للنظام المالي العالمي، ومن شأنها أن تجنّب لبنان أيّ عقوبات وتمنع إدراجه على اللوائح السوداء عالمياً وهي: أولاً، انضمام لبنان إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (القانون رقم ٥٣)، وثانياً، ضرورة التصريح عن المبالغ النقدية التي يحملها أيّ شخص عبر المنافذ الحدودية (القانون رقم ٤٢)، علماً أن ذلك لا يعني منع دخول الأموال بل التصريح عنها في حال تجاوزت قيمتها ١٥ ألف دولار، وثالثاً، تبادل معلومات لمكافحة التهريب من الضرائب المطلوب من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (القانون رقم ٤٣)، والرابع يتعلق بالتعديلات على قانون مكافحة تبييض الأموال ليشمل جرائم مالية جديدة (القانون رقم ٤٤). وأصدر مصرف لبنان في كانون الأول ٢٠١٥ التعميم الأساسي رقم ١٣٦ الموجه إلى المصارف والمؤسسات المالية وسائر المؤسسات الخاضعة لترخيصه أو لرقابته لتطبيق قرارات مجلس الأمن رقم ١٢٦٧ (١٩٩٩) ورقم ١٩٨٨ (٢٠١١) ورقم ١٩٨٩ (٢٠١١) والقرارات اللاحقة، بحيث يتوجّب على المصارف مراجعة دائمة للموقع الإلكتروني للمجلس المذكور.

10-1 ونتيجة إقرار هذه القوانين وإصدار التعميم المرتبطة بهذه المواضيع الصادرة عن مصرف لبنان، اعتبرت مجموعة غافي (GAFI) أن لبنان استوفى كل الشروط المطلوبة من حيث الأطر القانونية ومن حيث الممارسة لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وسلاح الدمار الشامل ولم يعد بحاجة لإدراجه على لوائح للمتابعة. وقد صدر هذا الإعلان عن جمعية عمومية تضمّ ١٩٩ بلداً، ما يريح لبنان من حيث تعاطيه المصرفي والمالي. فالمصارف اللبنانية تتشدد في قضايا الامتثال وإدارة المخاطر وغيرها من متطلبات إجراءات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب و «أعرف عميلك» (KYC). وتعمل على زيادة الموارد المادية والبشرية اللازمة والكفاءة لدوائر الامتثال واعتماد البرامج المعلوماتية العالمية المتخصصة وما يطبّق في المصرف الأم في لبنان يطبّق على فروع أيّ مصرف لبناني في الخارج إضافة إلى التزام القوانين المحلية المرعية الإجراء.

تقرير هيئة التحقيق الخاصة ٢٠١٥

في العام ٢٠١٥، تمحور نشاط وحدة التحقّق حول ثلاثة محاور رئيسية: تفعيل أعمال الرقابة، واقتراح موجبات إضافية لمكافحة تبيض الأموال وتمويل الإرهاب لتفعيل الضوابط والحدّ من بعض المخاطر بالإضافة إلى العمل مع بعض السلطات المحلية للامتثال بتوصية FATF رقم ٦ من خلال إعداد الآليات المناسبة. وقد صدرت تعاميم مختصة من مصرف لبنان (١٣٦-٣٩٣) وبيانات إعلامية من الهيئة (١٩).

وفي العام ٢٠١٥، عالجت وحدة المدقّقين والمحقّقين في الهيئة ٤٥٨ إفصاحاً، بالإضافة إلى ٢٨٩ إبلاغاً عن عمليات مشبوهة و٢١٥ طلب مساعدة وارد من جهات خارجية وداخلية. واتّخذت هيئة التحقيق الخاصة في هذا الصدد قرارات عدّة، منها تبادل المعلومات مع وحدات إخبار مالي نظيرة، وتقديم المعلومات اللازمة لسلطات إنفاذ القانون، ووضع بعض الحسابات المصرفية قيد المتابعة بالإضافة إلى تجميد حسابات ورفع السرية المصرفية في ٢٨ قضية أُحيلت إلى المدعي العام التمييزي.

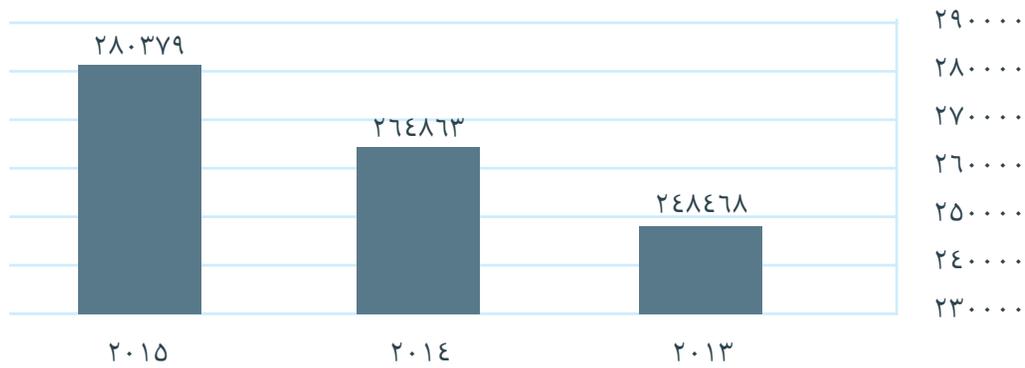
وفي العام ٢٠١٥، شملت أعمال التدقيق الميداني الذي تجريه وحدة التحقّق على أساس المقاربة المبنيّة على المخاطر لدى المصارف وغيرها من الجهات الملزمة بالإبلاغ ٢٢ مصرفاً و١٧ مؤسسة مالية و٢٨ شركة تأمين و١٣٠ مؤسسة صرافة و٧ شركات تحويل أموال و٣ مؤسسات وساطة مالية. وتلقّت الوحدة التقارير السنوية التي أعدّها مقوّضو المراقبة حول إجراءات مكافحة تبيض الأموال وتمويل الإرهاب لدى ٦٧ مصرفاً و٥٢ مؤسسة مالية و٤٨ مؤسسة صرافة من الفئة أ. وقد ورد إلى الهيئة عدد من الحالات: ٤٣٢، منها ٣٣١ من قبّل جهات محلية (تمتّ إحالة ٨٥ حالة إلى النيابة العامة و/أو إلى الجهات المستعلمة و٧٦ حالة قيد التحقيق) و١٠١ من قبّل جهات خارجية (تمتّ إحالة ٧٢ حالة إلى النيابة العامة و/أو إلى الجهات المستعلمة و٢١ قيد التحقيق). وتوزعت الحالات الواردة بين اختلاس أموال خاصة (٢٨,٥٪)، تزوير (٩,٢٪)، إرهاب أو تمويل إرهاب (٧,٣٪)، اختلاس أموال عامة وفساد (٥,٧٪)، تجارة مخدّرات (٣,٣٪)، جرائم منظمة (١,٠٪) وحالات غير مصنّفة (٤,٥٪).

ثانياً: النشاط المصرفي

1-2 شهد نشاط القطاع المصرفي اللبناني في العام ٢٠١٥ كما في العام الذي سبق تباطؤاً يعود إلى الظروف التشغيلية التي يعمل في إطارها. لكنّ مناعة هذا القطاع لا تزال تتجلى من خلال مؤشرات عدّة، ما جعله في وضعيّة مريحة لتلبية احتياجات الزبائن مع الحفاظ على هامش جيّد من السيولة المصرفية. فقد اعتمد القطاع المصرفي على عوامل قوّة مكنته ولا تزال من دعم الإقتصاد الوطني خلال السنوات التي مرّ فيها بظروف أصعب من تلك التي يشهدها في الوقت الراهن ومن الإستمرار في تحمّل مسؤولياته، لا سيما لجهة تمويل القطاعين العام والخاص. وتكمن نقاط قوة هذا القطاع باعتماده على ثقة المستثمرين والمودعين المقيمين وغير المقيمين في جودة القطاع وصلابته، من جهة، وعلى الميزات التفاضلية التي يتمتّع بها من خلال سياسته المحافظة والخبرة العميقة إزاء التحديات التي تواجهه، من جهة أخرى. وفي حقبة الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية، حافظ القطاع المصرفي على ثقة العملاء الراسخة مكتسباً تقدير المؤسسات المالية والمصرفية العالمية. وبقيت النتائج التي حقّقها القطاع في العام ٢٠١٥ مقبولة وجيدة في ظل الأداء الضعيف للإقتصاد اللبناني في سياق الأحداث والتطورات التي شهدتها البلاد.

2-2 وفي نهاية العام ٢٠١٥، وصل إجمالي موجودات المصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ما يوازي ٢٨٠٣٧٩ مليار ليرة (ما يعادل ١٨٦ مليار دولار) مقابل ٢٦٤٨٦٣ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٤ (١٧٥,٧ مليار دولار). وعليه، تكون هذه الموجودات قد ازدادت بنسبة ٥,٩٪ في العام ٢٠١٥، وهي زيادة أدنى بقليل من نظيرتها المحققة في العام ٢٠١٤ (٦,٦٪) وتلك المحققة في العام ٢٠١٣ والتي كانت قد بلغت ٨,٥٪.

إجمالي موجودات/مطلوبات المصارف التجارية العاملة في لبنان - نهاية الفترة (مليار ليرة)



المصدر: مصرف لبنان

ويعرض الجدول أدناه تطوّر أبرز بنود مطلوبات المصارف التجارية من حيث القيمة المطلقة والأهمية النسبية من المجموع. ولم تظهر المقارنة بين نهاية العامين ٢٠١٤ و٢٠١٥ تغييراً يُذكر باستثناء ارتفاع حصة المطلوبات الأخرى (من ٣,٧٪ إلى ٤,٢٪ تبعاً) مع اعتماد المصارف في بعض الفترات على عمليات الانترنت بين الفروع المصرفية في لبنان والفروع في الخارج كمصدر تمويل إضافي إلى جانب الودائع والرساميل.

مطلوبات المصارف التجارية كما في نهاية الفترة (مليارات الليرات ونسب مئوية)

	٢٠١٥		٢٠١٤		٢٠١٣	
	القيمة	الحصة (%)	القيمة	الحصة (%)	القيمة	الحصة (%)
ودائع القطاع الخاص المقيم	١٨٠٤٨٩	٦٤,٤	١٧٢٠٤١	٦٥,٠	١٦٢٣٩٦	٦٥,٤
ودائع القطاع العام	٥٠٧٤	١,٨	٤٨٤٢	١,٨	٤٤٦٣	١,٨
ودائع القطاع الخاص غير المقيم	٤٨٠٢٦	١٧,١	٤٥٦٨٠	١٧,٢	٤٢٩٣٤	١٧,٣
التزامات تجاه القطاع المالي غير المقيم	٩٨٦٤	٣,٥	٨٧٩٥	٣,٣	٧٥٥٥	٣,٠
الأموال الخاصة	٢٥١٣١	٩,٠	٢٣٧١٩	٩,٠	٢١٤١٠	٨,٦
مطلوبات أخرى	١١٧٩٥	٤,٢	٩٧٨٦	٣,٧	٩٧١٠	٣,٩
المجموع	٢٨٠٣٧٩	١٠٠,٠	٢٦٤٨٦٣	١٠٠,٠	٢٤٨٤٦٨	١٠٠,٠

المصدر: مصرف لبنان

3-2 وتبقى الودائع الإجمالية المورد الأساسي لنشاط المصارف التجارية العاملة في لبنان، إذ شكّلت ٨٣,٣٪ من إجمالي المطلوبات في نهاية العام ٢٠١٥ (٨٤,٠٪ في نهاية العام ٢٠١٤) محافظةً على الحصة الراجعة من جانب المطلوبات. وإلى الودائع، تضيف المصارف مواردها الذاتية المتمثلة بالأموال الخاصة وموارد أخرى من السوق عند الحاجة. إذا يعتمد توسّع إجمالي موجودات المصارف التجارية العاملة في لبنان بشكل كبير على نمو ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، والذي يغذيه تدفق الأموال من الخارج وحرارة التسليف للإقتصاد بقطاعه العام والخاص. وتحاول المصارف زيادة مواردها المتوسطة والطويلة الأجل من خلال إصدار شهادات إيداع وأسهم تفضيلية وسندات دين مرؤوسة وتأمين خطوط ائتمان من مؤسسات ومنظمات وصناديق عربية وعالمية. إلا أن مجمل الموارد خارج الودائع والأموال الخاصة ما زالت متواضعة وتحتاج إلى تطوير أسواق رأس المال.

الودائع

4-2 في نهاية العام ٢٠١٥، وصلت قاعدة الودائع، والتي تشمل ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم وودائع بعض مؤسسات القطاع العام، إلى ٢٣٣٥٨٩ مليار ليرة (ما يعادل ١٥٤,٩٥ مليار دولار) مقابل ٢٢٢٥٦٣ مليار ليرة (١٤٧,٦٤ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠١٤. بذلك تكون هذه الودائع قد ازدادت بنسبة قاربت ٥٪ في العام ٢٠١٥ مقابل زيادة أعلى بلغت نسبتها ٦,١٪ في العام ٢٠١٤ و ٩٪ في العام ٢٠١٣. فالواقع أن المعطيات المتمثلة بضعف النمو الاقتصادي وزيادة عجز المدفوعات الخارجية انعكست تباطؤاً في نمو الودائع الذي يبقى، رغم ذلك، كافياً لتغطية الاحتياجات التمويلية للقطاعين العام والخاص والإلتزام بالمعايير الاحترازية وتدعيم احتياطات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية. نشير هنا إلى أن مساهمة العامل الخارجي، أي التدفقات المالية، كانت ضعيفة بسبب تأثير التحديات السياسية والأمنية التي تشهدها البلاد وحالة عدم الإستقرار الناتجة عنها وعن استمرار الأزمة السورية ومضاعفاتها السلبية. كما أنّ مساهمة العامل الداخلي، لاسيّما القطاع العام، كانت بدورها ضعيفة نتيجة غياب الموازنة العامة وضعف الإنفاق الإستثماري وتقييد السياسة المالية.

5-2 من المعلوم أنّ القطاع المصرفي يستقطب الودائع من الخارج في إشارة إلى أهمية دور الإغتراب على هذا الصعيد، بحيث تشكل حركة تدفق الرساميل والإستثمارات من المغتربين العاملين في الخارج دعامة أساسية للقطاع المصرفي وللإقتصاد ككل، إضافة إلى البعد الإجتماعي للدعم المادي للأسر اللبنانية. ولكن، على الرغم من استمرار تدفق تحويلات اللبنانيين غير المقيمين التي تسهم في نمو الودائع المصرفية، والتي يقدرها البنك الدولي بحوالي ٧,٢ مليارات دولار سنوياً، مشكّلة ما يناهز ١٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، يعاني لبنان من تراجع الإستثمارات. ونذكر أنّ دول الخليج وأفريقيا تُعتبر مصادر التحويلات الأساسية، وهي البلدان التي انعكس فيها تراجع أسعار النفط والمواد الأولية سلباً على إيراداتها.

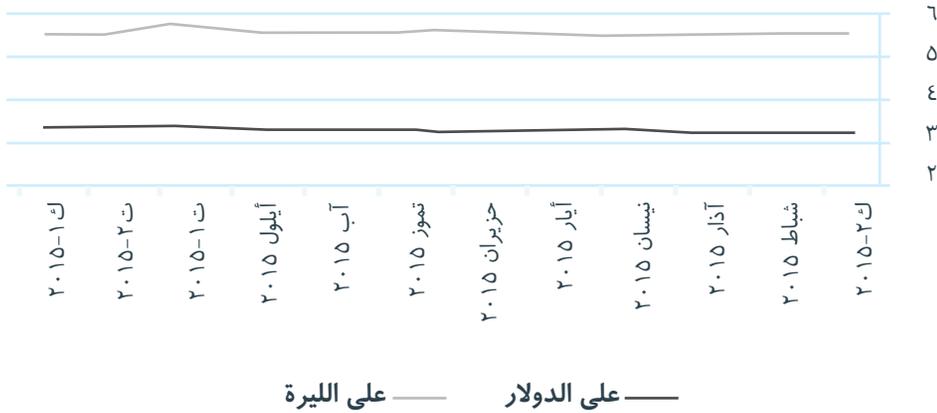
6-2 في نهاية العام ٢٠١٥، بلغت حصة ودائع القطاع الخاص المقيم ٧٧,٣٪ من إجمالي الودائع وحصة القطاع الخاص غير المقيم ٢٠,٥٪ وتلك العائدة للقطاع العام ٢,٢٪. وتجدر الإشارة إلى أن الودائع تتضمن شهادات الإيداع التي تُصدرها المصارف، وقد بلغت قيمة هذه الشهادات ٥٠٠ مليون دولار في نهاية العام ٢٠١٥ (٥٢٩ مليون دولار في نهاية العام ٢٠١٤). وتتميّز الودائع المصرفية بكون غالبيتها حسابات ادّخار (أكثر من ٨٠٪) وقصيرة الأجل (أقل من ٩٠ يوماً). ومرة أخرى، نجم نمو الودائع بوجه خاص عن ودائع المقيمين التي استأثرت حصتها بما يزيد عن ثلاثة أرباع النمو الإجمالي للودائع في العام ٢٠١٥. على صعيد آخر، توزعت الودائع الإجمالية بين ٣٦,٥٪ بالليرة اللبنانية و ٦٣,٥٪ بالعملة الأجنبية في نهاية العام ٢٠١٥ (٣٥,٧٪ و ٦٤,٣٪ تبعاً

في نهاية العام ٢٠١٤). وبلغت نسبة دولرة ودائع القطاع الخاص ٦٤,٩٪ في نهاية حزيران ٢٠١٥، وهي النسبة ذاتها المسجلة في نهاية العام ٢٠١٥ بعد أن تراجعت في فترة أيلول - تشرين الثاني ٢٠١٥ إلى ٦٤,٦٪.

7-2 من جهة أخرى، تتركز الودائع المصرفية في مدينة بيروت وضواحيها، إذ استقطبت هذه المنطقة حوالي ٦٩٪ من الودائع الإجمالية في نهاية العام ٢٠١٥ موزعة على ٤٨,٣٪ من العدد الإجمالي للمودعين، في حين تعود نسبة ٣١٪ من الودائع إلى المناطق الأخرى وتوزع على ٥١,٧٪ من مجموع المودعين، ما يدل على اختلاف متوسط الوديعة بين بيروت وضواحيها والمناطق الأخرى.

8-2 في موازاة استقرار معدلات الفائدة على سندات الخزينة في العام ٢٠١٥ شأنها في العام الذي سبق، ارتفع قليلاً كلٌّ من متوسط الفائدة على الودائع الجديدة أو المجددة بالليرة من ٥,٥٢٪ في العام ٢٠١٤ إلى ٥,٥٨٪ في العام ٢٠١٥ ومتوسط الفائدة الدائنة على الدولار من ٣,٠٣٪ إلى ٣,١٦٪ في التاريخين المذكورين على التوالي، علماً أنه سُجّلت تقلبات شهرية بسيطة^٢.

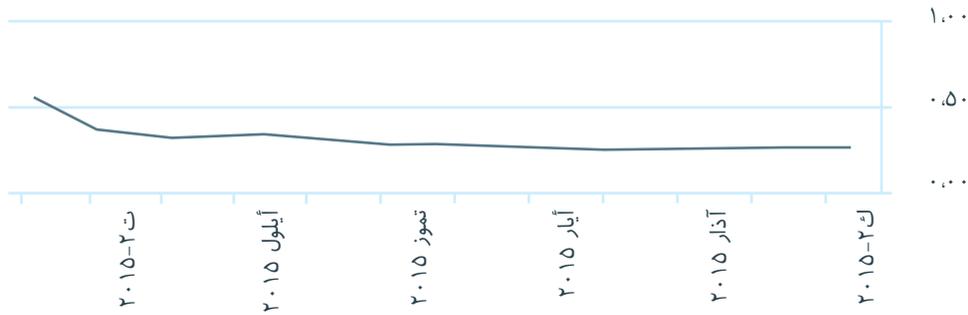
تطور معدلات الفائدة الدائنة في سوق بيروت (%)



المصدر: مصرف لبنان

^٢-يجدر التذكير بأن معدلات الفائدة العالمية لا تزال عند إعداد هذا التقرير على مستويات متدنية، علماً أن بنك الاحتياط الفدرالي رفع في مطلع كانون الأول ٢٠١٥ أسعار الفائدة بواقع ربع نقطة مئوية (بين ٠,٢٥٪ و ٠,٥٠٪) للمرة الأولى منذ سنوات عدّة لاعتقاده بتغلب الاقتصاد الأميركي على مضاعفات الأزمة المالية العالمية وتحسّن سوق العمل وارتفاع معدل التضخم إلى الهدف المحدد له (علماً أنه لا يزال بعيداً عنه). أي ٢٪ في المدى المتوسط بعد غياب الانعكاسات الموقّعة لتراجع أسعار الطاقة والواردات. أما الفائدة على ودائع المصارف لدى البنك المركزي الأوروبي، فتبقى سلبية والسعر الرئيسي لإعادة التمويل عند مستوى قياسي منخفض.

معدل ليبور عل الدولار لثلاثة أشهر (%)

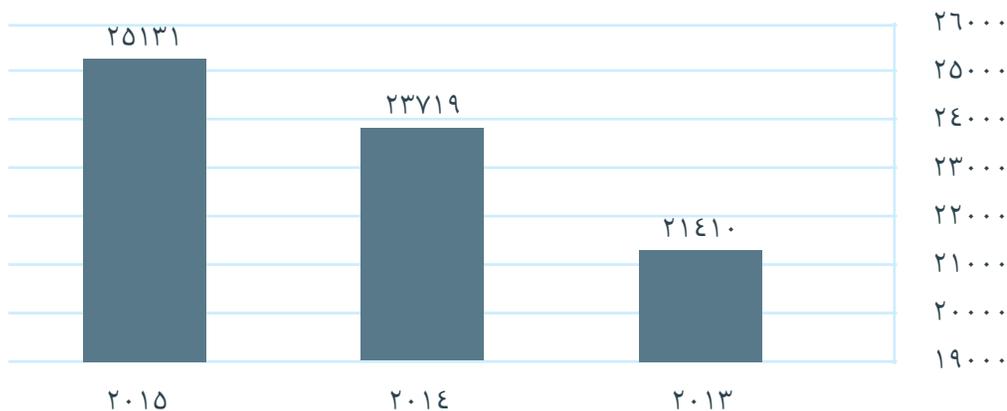


المصدر: مصرف لبنان

الأموال الخاصة

9-2 ارتفعت الأموال الخاصة للمصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ٢٥١٣١ مليار ليرة (ما يعادل ١٦,٧ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠١٥ مقابل ٢٣٧١٩ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٤، لتسجل بذلك زيادة نسبتها ٦٪ في العام ٢٠١٥ مقابل زيادة أعلى بلغت نسبتها ٨,١٪ في العام ٢٠١٤ و١٢,٣٪ في العام ٢٠١٣. وفي نهاية العام ٢٠١٥، شكّلت الأموال الخاصة حوالي ٩٪ من إجمالي الميزانية كما في نهاية العام ٢٠١٤، و٣٠,٧٪ من إجمالي التسليفات للقطاع الخاص (٣٠,٩٪ في نهاية العام ٢٠١٤). وتعدّ هذه المعدّلات جيّدة بالمقارنة مع مثيلاتها في عدد كبير من الدول الأوروبية المتقدّمة. إضافة إلى قاعدة الودائع التي تشكّل فائضاً يفوق الإحتياجات التمويلية للقطاعين العام والخاص، يتمتّع القطاع المالي بالقدرة على استقطاب المزيد من الموارد المالية، نظراً للثقة التي يحظى بها لدى المستثمرين في لبنان والمنطقة على الرغم من الأوضاع الإقتصادية الحالية غير الملائمة والمشهد الإقليمي الصعب الذي يرمي بتقله على لبنان.

الأموال الخاصة في المصارف التجارية - نهاية الفترة (مليار ليرة)



المصدر: مصرف لبنان

10-2 إن للرساميل أهمية في الحماية من المخاطر المختلفة التي يتعرّض لها المصرف وفي زيادة الثقة باستمراره، كما في حماية الزبائن والموظفين والمساهمين والاقتصاد بشكل عام. وتمنح الرساميل المزيد من عناصر القوة والمرونة في تنفيذ التوسّع الداخلي والخارجي على صعيديّ الانتشار والأعمال. وتوسيع الرساميل هو موجب على المصارف، التي تكوّنت رساميلها من الرساميل الجديدة التي جذبتها المصارف من المستثمرين في لبنان والخارج من طريق إصدار الأسهم العادية والتفضيلية المصنّفة ضمن الأموال الخاصة الأساسية، كما من خلال إعادة ضخّ المصارف معظم أرباحها ضمن رساميلها من أجل توسيع قاعدة هذه الرساميل. بيد أنّ تصاعد مخاطر البلد يستدعي دوماً زيادة حجم الرساميل ولو على حساب توزيع الأرباح، ما يعزّز الملاءة وسيولة الأسهم المتداولة والشفافية ومثانة المركز المالي للمصرف والقطاع ككل. ويتمّ ذلك بإشراف مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف.

11-2 تبقى الأموال الخاصة المساندة، التي تشمل السندات والقروض المرؤوسة وبعض أنواع الأسهم التفضيلية، متدنية بالمقارنة مع الأموال الخاصة الأساسية، وقد شكّلت ٧,٣٪ من الأموال الخاصة في نهاية العام ٢٠١٥ (٧,٤٪ في نهاية العام ٢٠١٤). من الواضح أنّ ذلك يتناسب إلى حدّ كبير مع اتفاقية بازل ٣ لتعزيز متانة المصارف، والتي تتضمّن رفع مستوى الجودة في قاعدة رأس المال من خلال التركيز على مفهوم حقوق المساهمين ضمن الأموال الخاصة الأساسية Tier one وتهميش الأموال الخاصة المساندة Tier two. وقد عدّلت الاتفاقية الجديدة جذرياً بنية مفهوم الرأسمال ونوعيته، ما يؤمّن للمصارف عوامل المناعة الملائمة في حال تعرّض رساميلها لأيّ ضغط طارئ. ويكون ذلك دلالة على وضع سليم، لاسيّما أنّ نسبة السيولة فاقت النسبة المطلوبة (٣٠٪) وهو أمر مهم للغاية بحيث باتت السيولة المصرفية بعد الأزمة المالية العالمية معطىً يضاهاى الملاءة أهمية. فمؤشرات الأداء المالي التي تمّ ذكرها والتي تعبّر عن تغطية المخاطر بشكل عام، تشهد على حفاظ القطاع على مكانته المالية العالية. ويمكن الإشارة أخيراً إلى الدور الإيجابي الذي لعبته الرقابة المصرفية خلال السنوات الأخيرة في ازدهار الصناعة المصرفية في لبنان، لا سيّما لجهة الحفاظ على نسب ملاءة وسيولة عالية كانت وما زالت محل تقدير من الزبائن والمؤسسات المالية الدولية رغم المخاطر السيادية التي تتوسّع في تفصيلها وكالات التصنيف وغيرها من المؤسسات المالية الدولية.

توظيفات القطاع المصرفي

12-2 خلافاً لبنية الإلتزامات، حصلت بعض التغيّرات في بنية توظيفات المصارف التجارية عند مقارنة المعطيات في نهاية العام ٢٠١٥ قياساً على نهاية العام الذي سبقه. فقد تابعت حصّة الودائع لدى مصرف لبنان منحي الإرتفاع لتصل إلى ٣٧,٩٪ من إجمالي التوظيفات في نهاية العام ٢٠١٥ مقابل ٣٦,١٪ في نهاية العام ٢٠١٤. في المقابل، تابعت حصّة التسليفات للقطاع العام تراجعها لتصل إلى ٢٠,٣٪ في نهاية العام ٢٠١٥ مقابل ٢١,٣٪ في نهاية العام ٢٠١٤، كما استمرت حصّة الموجودات الخارجية بالتراجع لتصل إلى ١٢,٨٪ مقابل ١٣,٨٪ وذلك في نهاية التاريخين المذكورين على التوالي. في حين استقرّت حصّة التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم على ٢٥,٨٪ بعد ارتفاعها ولو على نحو بسيط في السنوات السابقة. ويعرض الجدول التالي تطوّر بنود موجودات المصارف التجارية من حيث القيمة المطلقة والأهمية النسبية بين نهاية العام ٢٠١٣ ونهاية العام ٢٠١٥.

موجودات المصارف التجارية كما في نهاية الفترة (مليارات الليرات - ونسب مئوية)

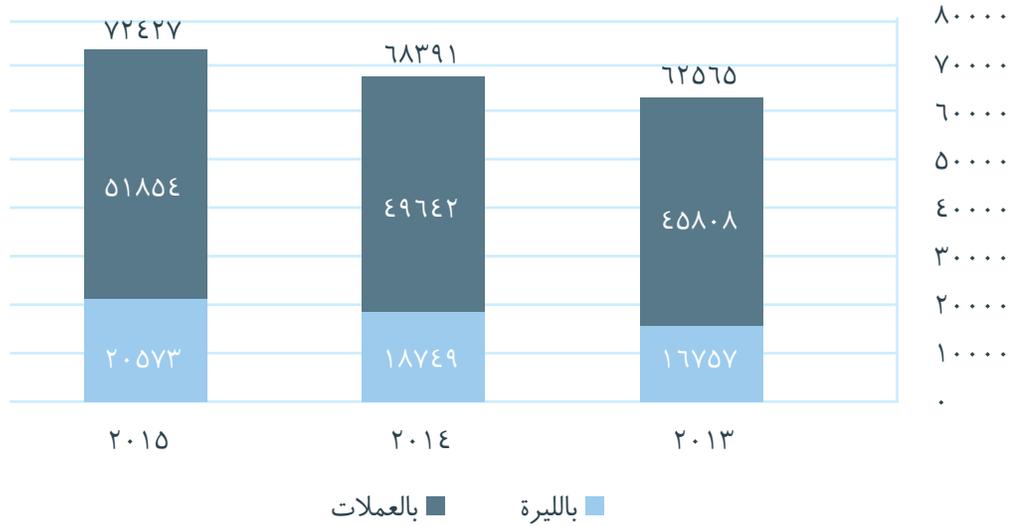
٢٠١٥		٢٠١٤		٢٠١٣		
الحصة من المجموع (%)	القيمة	الحصة من المجموع (%)	القيمة	الحصة من المجموع (%)	القيمة	
٣٨,٢	١٠٧٠٢١	٣٦,٤	٩٦٣١٤	٣٣,٢	٨٢٥٣٣	موفورات
٣٧,٩	١٠٦٣٢٩	٣٦,١	٩٥٧٠٧	٣٣,٠	٨١٩٥٧	منها: ودائع لدى مصرف لبنان
٢٥,٨	٧٢٤٢٧	٢٥,٨	٦٨٣٩١	٢٥,٢	٦٢٥٦٥	تسليفات للقطاع الخاص المقيم
٢٠,٣	٥٦٩٨٤	٢١,٣	٥٦٣٠٨	٢٢,٨	٥٦٧٨٦	تسليفات للقطاع العام
١٢,٨	٣٥٨٧٠	١٣,٨	٣٦٤٧٠	١٦,٢	٤٠١٣٧	موجودات خارجية
٦,٢	١٧٤٢٢	٦,٩	١٨٣٤٢	٨,٥	٢١٠٤١	منها: ودائع لدى القطاع المالي غير المقيم
٣,٣	٩٣١٦	٣,١	٨٣٣٩	٣,٦	٨٨٦٢	تسليفات للقطاع الخاص غير المقيم
٢,٩	٨٠٧٧	٢,٨	٧٣٨٠	٢,٦	٦٤٤٧	قيم ثابتة وموجودات غير مصنفة
١٠٠,٠	٢٨٠٣٧٩	١٠٠,٠	٢٦٤٨٦٣	١٠٠,٠	٢٤٨٤٦٨	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

التسليفات للقطاع الخاص

13-2 واصلت التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم ارتفاعها في العام ٢٠١٥ لتصل إلى ما يقارب ٥٤,٢ مليار دولار في نهايته، مقابل ٥٠,٩ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٤. غير أن معدّل ارتفاعها أخذ بالتباطؤ منذ ٥ سنوات، وقد بلغ ٦,٥٪ في العام ٢٠١٥ مقابل زيادة أعلى بلغت ٧,٤٪ في العام ٢٠١٤ و ٩,٠٪ في العام ٢٠١٣، لكنّه يبقى جيداً ومقبولاً في ظلّ النمو الاقتصاديّ الضعيف في البلد وحالة عدم الاستقرار في المنطقة. وقد شكّلت التسليفات للقطاع الخاص غير المقيم، والتي تتعلق في جزء كبير منها بتمويل مشاريع لرجال أعمال لبنانيين في الخارج، ولا سيما في الدول العربية والإفريقية، ١١,٤٪ من إجماليّ التسليفات للقطاع الخاص في نهاية العام ٢٠١٥ مقابل ١٠,٩٪ في نهاية العام ٢٠١٤ و ١٢,٤٪ في نهاية العام ٢٠١٣.

إجمالي التسليفات للقطاع الخاص المقيم - نهاية الفترة (مليار ليرة)



المصدر: مصرف لبنان

14-2 وهكذا، تستمرّ المصارف في تمويل القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، أفراداً ومؤسسات، بكلفة مقبولة بحدود الـ ٧٪ في المتوسط بالليرة وبالعملات الأجنبية، ولآجال تتلاءم مع طبيعة الأنشطة المطلوب تمويلها. فقد قاربت التسليفات للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم ما يوازي ١٠٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام ٢٠١٥، وتعتبر هذه النسبة مرتفعة مقارنة مع مثيلاتها في العديد من الدول الناشئة. أمّا المستوى المرتفع نسبياً لهذا المعدّل في لبنان فيمكن تفسيره، من جهة، بضخامة الطلب الخاص الممول في جزء كبير منه من قبل المصارف لصالح الأفراد والمؤسسات، وذلك من أجل الإستثمار وبخاصة الاستهلاك، ومن جهة أخرى، بضعف رسملة قطاع المؤسسات وطاقة هذه الأخيرة على التمويل الذاتي ولجوئها الكثيف إلى التمويل المصرفي بعيداً عن سوق الأسهم وسندات دين الشركات التي يفتقر إليها لبنان.

15-2 من ناحية أخرى، ارتفعت قليلاً نسبة التسليفات بالعملات الأجنبية قياساً على الودائع بهذه العملات لتصل إلى ٤١,٢٪ في نهاية كانون الأول ٢٠١٥ مقابل ٤٠,٥٪ في نهاية العام ٢٠١٤، كما استمرت نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة في الارتفاع لتصل إلى ٢٥,٦٪ في نهاية كانون الأول ٢٠١٥ مقابل ٢٥,١٪ في نهاية العام ٢٠١٤. رغم ذلك، تبقى نسبة التسليفات إلى الودائع منخفضة في لبنان، في إشارة إلى معدّلات السيولة المرتفعة التي يتمتع بها القطاع المصرفي اللبناني وإلى حجم الادّخار المرتفع بالنسبة إلى القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني.

16-2 ومع ارتفاع التسليفات بالليرة بنسبة ٩,٧٪ في العام ٢٠١٥ وبنسبة ١١,٩٪ في العام ٢٠١٤، أي بوتيرة أسرع من نسبة ارتفاع التسليفات بالعملات الأجنبية التي بلغت ٥,٥٪ و ٦,١٪ في العامين المذكورين على التوالي، سجّل تراجع إضافي لمعدّل دولرة التسليفات ليصل إلى ٧٤,٨٪ في نهاية العام ٢٠١٥ مقابل ٧٥,٦٪ في نهاية العام ٢٠١٤ (٧٦,٥٪ في نهاية العام ٢٠١٣). وجاء تراجع معدّل دولرة التسليفات في السنوات الأخيرة،

وتحديداً منذ العام ٢٠٠٩، كأحد أبرز نتائج الحوافز التي قدّمها مصرف لبنان لبعض أنواع التسليفات، وهي تتعلق بصورة رئيسية بقروض سكنية إضافةً إلى قروض إنتاجية لتمويل مشاريع جديدة أو توسيع مشاريع قائمة وقروض تتعلق بالتعليم العالي والمشاريع الصديقة للبيئة والزراعة (غير تلك المدعومة فوائدها).

17-2 وقد استندت سياسة مصرف لبنان التحفيزية للقطاع الخاص في السنوات الأخيرة إلى دعائم متنوّعة. نذكر منها أولاً الرزمة التحفيزية من السيولة بكلفة متدنية للمصارف، والتي أطلقها مصرف لبنان في مطلع العام ٢٠١٣ بموجب التعميم الوسيط رقم ٢٠١٣/٣١٣، وشملت معظم القطاعات الإقتصادية وبخاصة قطاع السكن. فمع استمرار ضعف الطلب الخارجي بسبب الأوضاع القائمة، بادر مصرف لبنان إلى إعطاء دفع جديد لعملية النمو الإقتصادي من خلال تحفيز الطلب الداخلي عبر التسليف المصرفي، لا سيّما بالليرة، وفوائد مقبولة. ووضع مصرف لبنان عبر مبادرته هذه نحو ١,٤ مليار دولار بتصرّف المصارف بفائدة ١٪. لتستمرّ هذه الأخيرة في إقراض المؤسسات والأسر بهذه الآلية الجديدة بعد استنفاد آلية الإحتياطي الإلزامي، علماً أن المصارف تتحمّل وحدها مخاطر التسليف. وحدّد مصرف لبنان كذلك بنية إفادة الأنشطة الاقتصادية من آلية التسليف هذه مع سقف للفوائد المدينة لا يتعدّى ٥٪. وكان ثمة تجاوب كبير مع البرنامج من قبل المصارف. ووضع المصرف المركزي ضمن هذه الآلية مطلع العام ٢٠١٤ مبلغاً إضافياً يناهز ٨٠٠ مليون دولار لمزيد من التحفيز الاقتصادي، كما أعاد المبادرة مرّة أخرى مخصّصاً مبلغ مليار دولار لعام ٢٠١٥ وهو ينوي ضخّ مبلغ يفوق المليار دولار في العام ٢٠١٦ في استكمال للمبادرات السابقة. تستهدف هذه المبادرات قطاعات الإسكان والتعليم والبيئة والطاقة البديلة وريادة الأعمال والأبحاث والتطوير والمشاريع الإنتاجية والاستثمارية الجديدة. ويتمثّل ثاني الحوافز بالتعميم الوسيط رقم ٢٠١٣/٣٣١ المتعلق باقتصاد المعرفة، كون هذا القطاع يشكل محرّكاً للنمو في المستقبل. ويجيز هذا التعميم للمصارف والمؤسسات المالية المساهمة ضمن حدود ٣٪ من أموالها الخاصة في رسملة مشاريع ناشئة وحاضنات أعمال (Incubators) وشركات مسرّعة للأعمال (Accelerators) يكون نشاطها متمحوراً حول قطاع المعرفة، في حين يوفر مصرف لبنان لهذه المشاريع ضمانة قدرها ٧٥٪ ممّا يحول دون مخاطرة المصارف بأموالها الخاصة. والغاية التي يتوخّاها مصرف لبنان من هذا التعميم تحريك آليات تأسيس شركات جديدة واعدة يمكن أن تتحوّل مستقبلاً إلى شركات قابلة لإغناء الثروة الوطنية وتأمين فرص عمل جديدة. وعمليات الرسملة من خلال شركات ومساهمات في رأس المال هي مهمّة جديدة تتيح للمصارف دعم الكفايات الفكرية وأصحاب الابتكارات المهنية التي تندرج في إطار اقتصاد المعرفة. وفي العام ٢٠١٦، تمّ تعديل التعميم الأساسي رقم ٢٣ من خلال التعميم الوسيط رقم ٤١٩ بحيث لا يمكن أن يتجاوز مجموع مساهمات أيّ مصرف في «الشركات» نسبة ٤٪ من أمواله الخاصة، على ألا تزيد مساهمته في أيّ من الشركات التي يكون موضوعها محصوراً بالمشاركة في رأسمال (Venture Capital) «شركات ناشئة» عن ٢٠٪ من هذه النسبة وعن ١٠٪ في أيّ من «الشركات» الأخرى. غير أنه يعود للمجلس المركزي لمصرف لبنان، في حالات معللة، الموافقة على تخطي أيّ من هذه النسب. ووفرت المصارف حتى الآن حوالي ٢٤٣ مليون دولار استثمرتها في شركات وصناديق ناشئة. أما ثالث الدعائم فيقوم على تمديد آجال القروض المدعومة للقطاعات المنتجة ومنها السياحة، من ٧ إلى ١٠ سنوات، وذلك بموجب التعميم رقم ٢٠١٣/٣٣٥.

التسليفات المدعومة والحائزة على تخفيض من الاحتياطي الإلزامي
ومن الإلتزامات الخاضعة للإحتياطي الإلزامي (نهاية الفترة-مليار ليرة)

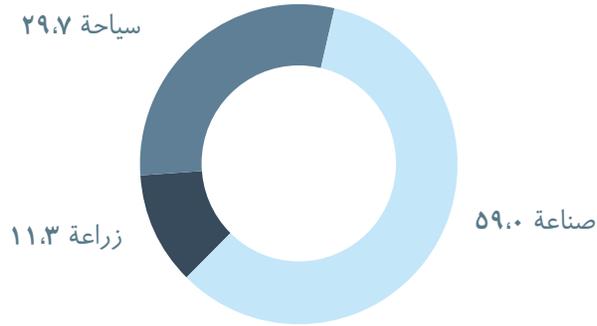
٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	
٧٣٣٤	٦٧٣٢	٥٨٩٦	١- التسليفات المتوسطة والطويلة الأجل المدعومة فوائدها
٢٠٢٢	١٨٩٠	١٧٢٣	٢- التسليفات المضمونة من شركة كفالات والمدعومة فوائدها
٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٣- التسليفات المدعومة والممنوحة استناداً للبروتوكول الموقع مع البنك الأوروبي للتمويل
٢١٤	١٩٢	١٧٩	٤- التسليفات المدعومة والممنوحة من مؤسسات الإيجار التمويلي
٨٠	٨٠	٨٠	٥- التسليفات المدعومة والممنوحة من مؤسسة التمويل الدولية IFC
١٦	١٦	١٦	٦- التسليفات المدعومة والممنوحة لتمويل رأسمال تشغيلي
٧	٧	٧	٧- التسليفات المدعومة والممنوحة من الوكالة الفرنسية للتنمية AFD
٩٨٧٧	٩١٢١	٨١٠٥	مجموع التسليفات المدعومة الفوائد (١+٢+٣+٤+٥+٦+٧)
٣٧٦٤	٣٩٣٩	٤١٦٦	التسليفات المستعملة الحائزة على تخفيض من الإلتزامات الخاضعة للإحتياطي الإلزامي
٩٩١٥	٩٩٣٠	٩٨٩٩	التسليفات المستعملة الحائزة على تخفيض من الإحتياطي الإلزامي

المصدر: مصرف لبنان

وتبيّن المعطيات الإحصائية أنّ التسليفات الحائزة على تخفيض من صلب الإحتياطي الإلزامي، وهي تسليفات ممنوحة بالليرة اللبنانية، تراجعت بنسبة ٠,٢٪ في العام ٢٠١٥ لتصل إلى ٩٩١٥ مليار ليرة في نهايته، وكانت ارتفعت بحوالي ٠,٣٪ فقط في العام ٢٠١٤ وبنسبة ٠,٦٪ في العام ٢٠١٣، وكان ارتفاعها في السنوات الماضية قد نتج بشكل رئيسي عن ارتفاع القروض السكنية. بدورها، تراجعت التسليفات الحائزة على تخفيض من الإلتزامات الخاضعة للإحتياطي الإلزامي بنسبة ٤,٤٪ في العام ٢٠١٥ لتصل قيمتها إلى ٣٧٦٤ مليار ليرة في نهاية العام المذكور، بعد تراجعها بنسبة ٥,٥٪ في العام ٢٠١٤ وارتفاعها بنسبة ٦,٣٪ في العام ٢٠١٣. ويعود الإرتفاع البسيط لهذه التسليفات أو تراجعها في السنوات القليلة الماضية إلى كون المصارف اعتمدت بشكل خاص في تسليفاتها على الرزم التحفيزية موضوع التعميم الوسيط رقم ٢٠١٣/٣١٣ والتي سبق أن تطرّقنا إليها.

أمّا إجمالي التسليفات المدعومة الفوائد الموافق عليها في فترة ١٩٩٧-٢٠١٥، فقد ارتفعت بنسبة ٨,٣٪ في العام ٢٠١٥ لتصل إلى ٩٨٧٧ مليار ليرة (أي ما يعادل ٦,٦ مليارات دولار) في نهاية العام المذكور. وكانت هذه التسليفات ازدادت بنسبة ١٢,٥٪ في العام ٢٠١٤ وبنسبة ١٠,٨٪ في العام ٢٠١٣. وشكلت حصة قطاع الصناعة منها في نهاية العام ٢٠١٥ ما نسبته ٥٩,٠٪ مقابل ٢٩,٧٪ لقطاع السياحة و١١,٣٪ لقطاع الزراعة. ويتمثّل عنصر الدعم في أربعة مقوّمات: مدة القروض، وهي سبع أو عشر سنوات، وفترات السماح، ومستوى الفوائد المتدني في المتوسط، بالإضافة إلى تسهيلات وإعفاءات تركز على استعمال أو تخفيض الإحتياطي الإلزامي.

توزيع التسليفات المدعومة على القطاعات الاقتصادية - نهاية العام ٢٠١٥ (%)



المصدر: مصرف لبنان

18-2 في السياق ذاته، لا بدّ من التذكير بأنّ المصارف تلعب دوراً كبيراً في صيغ التمويل المتخصصة للقطاع الخاص، مؤسسات وأفراداً، من جهة أولى، كشريك مع الدولة اللبنانية وأيضاً مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، ومنها مؤسسة الاستثمار الخاصة لما وراء البحار (OPIC)، والبنك الأوروبي للتمير (EIB)، والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، وصناديق التنمية العربية، وصندوق النقد العربي، إلخ... ومن جهة ثانية، كمقرض يتحمّل وحده مخاطر هذه التسليفات ويعرض أنواعاً جديدة ومتنوّعة من القروض.

19-2 وتشير الإحصاءات حول طبيعة التسليفات الممنوحة من قبل القطاع المالي، والعائدة إلى نهاية العام ٢٠١٥، إلى أنّ نسبة عالية منها - وقدرها ٧١,٨٪ - هي قروض ذات آجال محدّدة في حين تأخذ نسبة ٢٨,٢٪ من إجمالي التسليفات شكل تسهيلات مكشوفة وغير موثّقة بضمانات (Overdrafts). مع العلم أنّ القروض المكشوفة (Overdrafts) تُمنح عادةً للزبائن ذوي الأهلية الائتمانية العالية أو كبار الزبائن حيث يتركز إجمالي التسليفات، ما يجعل حصّتها متناسبة مع توزيع التسليفات حسب القيمة والمستفيدين. وفي نهاية العام ٢٠١٥، بلغت حصّة القروض مقابل تأمين عقاري ٣٥,١٪، وحصّة القروض بكفالات شخصية ١٨,٣٪، وحصّة القروض مقابل ضمانات نقدية أو كفالات مصرفية ١٢,٤٪، في حين بلغت حصّة القروض مقابل ضمانات عينيّة أخرى ٤,١٪، والقروض مقابل قيم مالية ٢,٠٪.

20-2 على صعيد توزيع التسليفات على القطاعات الاقتصادية، فإنه يتوافق بصورة عامّة مع مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، إذا ما استثنينا القطاع الزراعي الذي يحتاج إلى آليات تمويل متخصصة كما هي الحال في معظم دول العالم، المتطوّرة منها والناشئة.

توزّع تسليفات القطاع المالي المستعملة على القطاعات الاقتصادية (كما في نهاية الفترة)

كانون الأول ٢٠١٥		كانون الأول ٢٠١٤		كانون الأول ٢٠١٣		
النسبة (%)	القيمة (مليار ليرة)	النسبة (%)	القيمة (مليار ليرة)	النسبة (%)	القيمة (مليار ليرة)	
٣٣,٤	٣٠٩٩١	٣٤,٠	٢٩٣٧٣	٣٤,٥	٢٧٥٠١	التجارة والخدمات
١٧,٦	١٦٣٣٥	١٦,٧	١٤٤٧١	١٧,٣	١٣٨٤٠	البناء والمقاولات
١٠,١	٩٣٩٨	١٠,٨	٩٣٢٠	١١,٣	٩٠٠٧	الصناعة
٢٩,٢	٢٧٠٦٠	٢٨,٨	٢٤٩١١	٢٧,٨	٢٢٢٠٧	القروض الشخصية
١٧,٧	١٦٤٥٧	١٧,٢	١٤٨٩٣	١٦,١	١٢٨٦٦	منها: القروض السكنية
٥,٩	٥٤٥٨	٦,٠	٥١٧١	٥,٤	٤٣١٥	الوساطة المالية
١,١	١٠٦٤	١,٢	٩٩٤	١,٠	٨٢٤	الزراعة
٢,٧	٢٤٦٨	٢,٥	٢٢١٤	٢,٦	٢٠٨٣	قطاعات أخرى
١٠٠,٠	٩٢٧٧٣	١٠٠,٠	٨٦٤٥٤	١٠٠,٠	٧٩٧٧٧	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

يستمرّ تركّز التسليفات في قطاع التجارة والخدمات على الرغم من التراجع المستمرّ لحصّة هذا القطاع، والتي انخفضت من ٣٤,٠٪ من إجمالي التسليفات في نهاية العام ٢٠١٤ إلى ٣٣,٤٪ في نهاية العام ٢٠١٥، كما تراجعت حصّة الصناعة من ١٠,٨٪ إلى ١٠,١٪ في نهاية التاريخين المذكورين على التوالي. في المقابل، ارتفعت حصّة البناء والمقاولات من ١٦,٧٪ في نهاية العام ٢٠١٤ إلى ١٧,٦٪ في نهاية العام ٢٠١٥، كما واصلت حصّة الأفراد أو القروض الشخصية ارتفاعها إلى ٢٩,٢٪ في نهاية العام ٢٠١٥، مع ارتفاع حصّة القروض السكنية التي تدخل ضمنها إلى ١٧,٧٪ في نهاية العام المذكور، فيما شهدت حصّة القطاعات الأخرى تقلبات طفيفة صعوداً أو نزولاً.

21-2 ويظهر توزّع هذه التسليفات على المناطق والمستفيدين تركّزها الواضح في منطقة بيروت وضواحيها ولمصلحة ساكنيها، مع تسجيل تراجع بطيء وتدرّجي مع الوقت في حصّة هذه المنطقة لتصل إلى ٧٦,٥٪ من إجمالي التسليفات و٥٤,٧٪ من مجموع المستفيدين في نهاية العام ٢٠١٥. ويُعتبر هذا التركيز منسجماً مع تركّز النشاط الإقتصادي وتركّز السكان ومستوى المداخل في العاصمة والضواحي.

22-2 ومن ناحية توزّع هذه التسليفات حسب الشرائح، تبيّن الإحصاءات أنّ التسليفات التي تزيد قيمتها عن مليار ليرة لبنانية يستفيد منها ١,٤٪ فقط (عدددهم ٨١٤٨ أشخاص ومؤسسة) من إجمالي عدد المستفيدين والبالغ ٥٧٠١٤٠ شخصاً، وهذه النسبة المتدنية تنسجم مع ما هو قائم في معظم بلدان العالم.

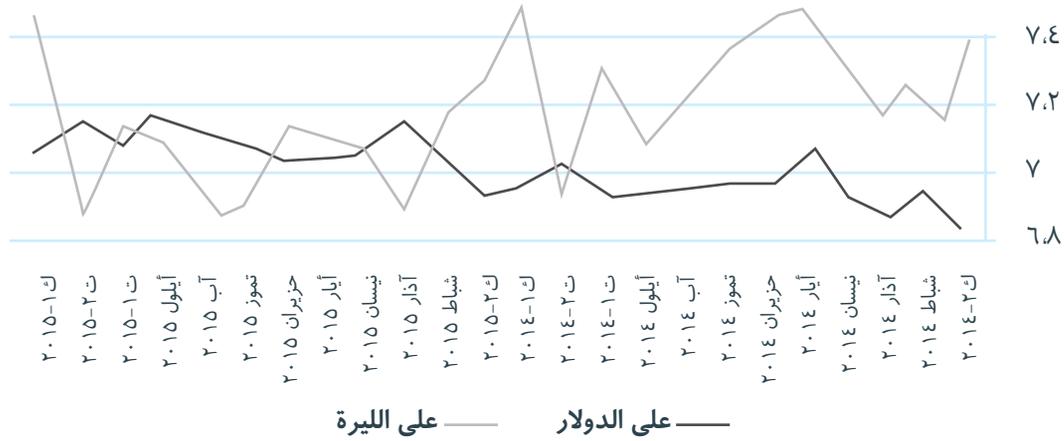
توزع التسليفات حسب القيمة والمستفيدين (نهاية العام ٢٠١٥ - %، مليار ليرة وعدد)

حسب عدد المستفيدين (%)	حسب القيمة (%)	
١١,٠٩	٠,١٥	أقل من ٥ ملايين ليرة
٥٣,١٥	٤,١٤	٥-٢٥ مليون ليرة
٢٠,٤٢	٥,٨٩	٢٥-١٠٠ مليون ليرة
١٢,٧٠	١٥,٥٤	١٠٠-٥٠٠ مليون ليرة
١,٢١	٥,١٠	٥٠٠-١٠٠٠ مليون ليرة
١,٠٠	١٣,١٦	١٠٠٠-٥٠٠٠ مليون ليرة
٠,٢١	٩,١٥	٥٠٠٠-١٠٠٠٠ مليون ليرة
٠,٢٢	٤٦,٨٨	١٠٠٠٠ مليون ليرة وما فوق
٥٧٠١٤٠	٩٢٧٧٣	المجموع (مليار ليرة-عدد)

المصدر: مصرف لبنان

23-2 في ما يخص معدلات الفائدة على التسليفات الجديدة أو المجددة، فقد ارتفع قليلاً متوسط الفائدة المدينة على الدولار من ٦,٩٥٪ في العام ٢٠١٤ إلى ٧,٠٨٪ في العام ٢٠١٥ في موازاة ارتفاع مماثل لمعدلات الفائدة الدائنة على الدولار، في حين عرف متوسط معدل الفائدة المدينة على الليرة بعض التراجع من ٧,٢٧٪ إلى ٧,٠٩٪ في العامين المذكورين على التوالي، متأثراً على الأرجح بالبرامج التحفيزية للتسليفات (خصوصاً بالليرة) موضوع التعميم الوسيط رقم ٢٠١٣/٣١٣ التي أطلقها مصرف لبنان، مع تسجيل معدلات الفائدة المدينة إن بالليرة أو بالدولار بعض التقلبات الشهرية المحدودة صعوداً ونزولاً.

تطور معدلات الفائدة المدينة في سوق بيروت



المصدر: مصرف لبنان

التسليفات للقطاع العام

24-2 ارتفعت قليلاً تسليفات المصارف التجارية الممنوحة للقطاع العام في العام ٢٠١٥ لتصل إلى ٥٦٩٨٤ مليار ليرة في نهايته مقابل ٥٦٣٠٨ مليارات ليرة في نهاية العام ٢٠١٤، مسجلةً بذلك ارتفاعاً محدوداً بنسبة ١,٢٪. بعد تراجع بسيط بنسبة ٠,٨٪ في العام ٢٠١٤، في حين كانت ارتفعت بنسبة كبيرة بلغت ٢١,٠٪ في العام ٢٠١٣. وقد نتج ذلك عن ارتفاع التسليفات بالعملات الأجنبية بنسبة ٨,٢٪ وبأكثر من ١,٣ مليار دولار، مقابل تراجع التسليفات بالليرة بنسبة ٤,٢٪ وبقيمة ١٣٣٧ مليار ليرة. فقد قامت وزارة المالية في كل من شباط وتشرين الثاني ٢٠١٥ بإصدار سندات يوروبندز بقيمة ٢,٢ مليار دولار و ١,٦ مليار دولار في التاريخين المذكورين على التوالي، اكتتبت المصارف في جزء كبير منهما، إضافةً إلى شرائها لهذه السندات في السوق الثانوية. في حين أنّ تراجع محافظتها من سندات الخزينة بالليرة في العام ٢٠١٥ يُشير إلى أنّ اكتتاباتها الجديدة جاءت أقل من الإستحقاقات، مع العلم أنّ المصارف ركزت اكتتاباتها على الفئات الطويلة الأجل (٧ و ١٠ سنوات) ذات المردود الجيد التي تمّ إصدارها في العام المذكور. أمّا التراجع البسيط في العام ٢٠١٤ فمردّه إلى عدم تمكّن الدولة من إصدار سندات يوروبندز لعدم توافر الإجازة بالاستدانة، من جهة، وإلى عدم إقبال المصارف على الاكتتاب بسندات الخزينة بالليرة ما دون السبع سنوات نظراً لمستويات الفائدة القائمة عليها، من جهة ثانية، فركزت على تجديد الإستحقاقات والاكتفاء بفائض بسيط.

25-2 بالعودة إلى العام ٢٠١٥، وفي التفصيل، انخفضت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالليرة اللبنانية إلى ٣٠٢٤٣ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٥ مقابل ٣١٥٦٤ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٤. وكانت وزارة المالية قد أصدرت سندات خزينة طويلة الأجل من فئة ٧ سنوات في كل من شباط ونيسان وحزيران وآب وتشرين الأول وتشرين الثاني من العام ٢٠١٥، وسندات من فئة ١٠ سنوات في كل من كانون الثاني وآذار وأيار وتموز وأيلول وتشرين الأول وكانون الأول من العام ذاته. وقد تركزت اكتتابات المصارف، كما سبق وذكرنا، في السندات طويلة الأجل نظراً لعوائدها المرتفعة نسبياً وتوافر مستوى جيد من السيولة بالليرة لديها.

26-2 في ما يخص محفظة المصارف التجارية بسندات اليوروبوندز، فقد ارتفعت من ١٦٣١١ مليون دولار في نهاية العام ٢٠١٤ إلى ١٧٦٤٥ مليوناً في نهاية العام ٢٠١٥. ويعود ذلك بشكل خاص إلى اكتتابات المصارف بالسندات الجديدة المُصدّرة خلال العام.

27-2 نتيجةً لذلك، كان من الطبيعي أن تنخفض حصة التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة إلى ٥٣,٣٪ من إجمالي التسليفات لهذا القطاع في نهاية العام ٢٠١٥ مقابل ٥٦,٣٪ في نهاية العام ٢٠١٤، وأن ترتفع حصة التسليفات بالعملات الأجنبية إلى ٤٦,٧٪ مقابل ٤٣,٧٪ في التاريخين المذكورين على التوالي.

الموجودات الخارجية

28-2 تابعت ودائع المصارف التجارية لدى المصارف المراسلة تراجعها في العام ٢٠١٥ لتصل إلى حوالي ١١,٦ مليار دولار في نهاية العام المذكور مقابل ١٢,٢ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٤، و ١٤,٠ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٣. وبذلك، تكون هذه الودائع قد انخفضت بنسبة ٥,٠٪ في العام ٢٠١٥ مقابل تراجعها بنسبة كبيرة بلغت ١٢,٨٪ في العام ٢٠١٤. وقد تراجعت نسبتها إلى ١١,٨٪ من ودائع الزبائن لدى المصارف بالعملات الأجنبية في نهاية العام ٢٠١٥ من ١٢,٨٪ في نهاية العام ٢٠١٤. ويُعزى ذلك بشكل خاص إلى مردودها المنخفض جداً وتفصيل المصارف توظيفها لدى مصرف لبنان، علماً أنّ هذا الأخير يُعيد بدوره توظيفها لدى مصارف في الخارج، ما يعني أنّ هذه التوظيفات ما زالت تتمتع بالنسبة إلى المصارف بمستوى السيولة والمخاطر ذاته، في وقت تساهم في تدعيم احتياطات مصرف لبنان من العملات الأجنبية وفي ترسيخ الإستقرار النقدي.

29-2 وبالإضافة إلى كونها رافداً مهماً للسيولة بالعملات الأجنبية، تلعب هذه الودائع لدى المراسلين وظيفة هامة في تمويل تبادلات لبنان مع الخارج كما في إدارة المخاطر. لذلك، وعلى الرغم من المردود المنخفض لهذه التوظيفات الخارجية والبالغ أقل من ١٪ في المتوسط، تسعى المصارف دائماً في إدارة مواردها إلى تأمين حدّ أدنى من السيولة بالعملات الأجنبية لدى المصارف المراسلة بما يساعد على احتواء أية تطوّرات سلبية طارئة.

30-2 وتراجعت ودائع المصارف لدى المصارف المراسلة، صافيةً من الالتزامات تجاه المصارف غير المقيمة، إلى حوالي ٥ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠١٥ مقابل ٦,٣ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠١٤. وبتعبير آخر، غطت الودائع لدى المصارف المراسلة ١,٨ مرةً الالتزامات الخارجية تجاه المصارف غير المقيمة في نهاية العام ٢٠١٥ مقابل ٢,١ مرةً في نهاية العام ٢٠١٤. مع الإشارة إلى أنّ المصارف غير المقيمة التي تملك حسابات دائنة في القطاع المصرفي هي بمعظمها مصارف تابعة للمصارف اللبنانية.

31-2 من جهة أخرى، تراجعت موجودات المصارف الخارجية الأخرى بنسبة ٦,٧٪ في العام ٢٠١٥ بعد تراجعها بنسبة ٤,٤٪ في العام ٢٠١٤، بحيث بلغت ٦٠٥٨ مليون دولار في نهاية العام ٢٠١٥ مقابل ٦٤٩٤ مليون دولار في نهاية العام ٢٠١٤. وتدخل بشكل أساسي ضمن هذه الموجودات الإستثمارات المباشرة في رساميل المصارف الشقيقة أو التابعة، وأيضاً الإستثمارات في سندات الدين في الخارج التي لا تقل درجة تصنيفها عن BBB على أن تكون خاضعة لرقابة بلدان مصنفة تصنيفاً سيادياً بدرجة BBB وما فوق في حال كانت صادرة عن شركات. وتدرّ هذه التوظيفات مردوداً مرتفعاً قياساً على الودائع لدى المصارف غير المقيمة، كما تشكل هذه الموجودات الخارجية تنوعاً مرغوباً فيه للتوظيفات الخارجية وتالياً توزيعاً للمخاطر.

الودائع لدى مصرف لبنان

32-2 تابعت موجودات المصارف التجارية لدى مصرف لبنان ارتفاعها في العام ٢٠١٥، ووصلت إلى ١٠٦٣٢٩ مليار ليرة في نهاية العام المذكور مقابل ٩٥٧٠٧ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٤. فتكون بذلك قد ارتفعت بمقدار ١٠٦٢١ مليار ليرة وبنسبة ١١,١٪ في العام ٢٠١٥ مقابل زيادة أعلى قدرها ١٣٧٥٠ مليار ليرة ونسبتها ١٦,٨٪ في العام ٢٠١٤. وارتفعت حصتها من إجمالي التوظيفات المصرفية إلى ٣٧,٩٪ في نهاية العام ٢٠١٥ مقابل ٣٦,١٪ في نهاية العام الذي سبقه، علماً أن هذه الحصّة سجّلت المستوى الأعلى لها تاريخياً خلال العام ٢٠١٥ (٣٨,٢٪ في نهاية أيلول ٢٠١٥).

وتتج الإرتفاع الكبير لهذه التوظيفات في العام ٢٠١٥ كما في العام الذي سبق عن الفائض في موارد المصارف التي لم تُوظف في الإقتصاد - مع حصول تباطؤ في حركة التسليف للقطاع الخاص وتراجع أو زيادة طفيفة في التسليفات للقطاع العام - وعن إعادة توزيع المحافظ لا سيّما الودائع لدى المصارف المرأسلة، هذا بالإضافة إلى تكوين الإحتياطي الإلزامي بالليرة والودائع الإلزامية بالعملة الأجنبية. يُذكر أن مصرف لبنان بات يُصدر، منذ مطلع العام ٢٠١٥، شهادات إيداع لصالح المصارف بالليرة وبالدولار لعشرين وثلاثين سنة، إضافة إلى الفئات الأخرى التي درجت العادة على إصدارها سابقاً.

وقد جاءت زيادة هذه الودائع في العام ٢٠١٥ بخاصّة على شكل شهادات ايداع بالليرة وأيضاً بالدولار، إضافة إلى الودائع بأجال مختلفة. وتجدر الإشارة إلى أن إيداعات المصارف بالعملة الأجنبية لدى مصرف لبنان، والتي ارتفعت على نحو جيّد في العام ٢٠١٥ بعد أن سجّلت زيادة ملحوظة في العام الذي سبقه، تساهم إلى حدّ كبير في تدعيم الاستقرار النقدي.

ثالثاً - المصارف وإدارة المخاطر

1-3 يترافق العمل المصرفي مع تعرّض المصارف لأنواع عدّة من المخاطر تعمل على إدارتها على نحو فعّال. وتعتمد المصارف اللبنانية الممارسات والقواعد التنظيمية والرقابية التي تستند إليها الصناعة المصرفية العالمية في هذا المجال، مُلتزمة تحديداً بالنظم وبضوابط العمل المصرفي التي تضعها السلطات النقدية والرقابية في لبنان كما في جميع الدول التي تعمل فيها، ومنها ما يتعلّق بتطبيق معايير يفرضها الواقع اللبناني إضافة إلى المعايير الدولية، مع تكييف هذه القواعد والمعايير أحياناً مع البنية المصرفية اللبنانية وخصوصيتها وترك هامش من المرونة في التطبيق وتدرّجية في التنفيذ وفق الحاجة.

2-3 فقد اتخذ مصرف لبنان في العامَيْن الأخيرَيْن مزيداً من الإجراءات الإحترازية هَدفت إلى إدارة أفضل للمخاطر المصرفية، وتناولت بوجه خاص مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، والتي سنعود إليها في الفقرة اللاحقة، كما تناولت نواح أخرى من العمل المصرفي، لا سيّما تعديل نظام المصلحة المركزية للمخاطر المصرفية باتجاه مزيد من الصرامة، وتصنيف مخاطر الديون، وتوزيع محافظ الإئتمان الرئيسية، وإعادة هيكلة الديون، والإقراض للجهات المقربة، والتسليفات العقارية، ووضع سقف جديد على قروض التجزئة، وتكوين مؤونات واحتياطي عام على قروض التجزئة عند بروز أو حتى عدم بروز مؤشرات تعثر في التسديد، وتكوين مؤونات إجمالية على محفظة القروض المنتجة للفوائد من غير قروض التجزئة. مع العلم أن جميع هذه التدابير تجدونها مفصلة في القسم الثاني من هذا التقرير.

من ناحية أخرى، أنشأ مصرف لبنان "وحدة التحقق" في بداية العام ٢٠١٦ والتي تهدف إلى التأكد من التزام جميع الوحدات في مصرف لبنان، وأيضاً في المصارف والمؤسسات الأخرى المرخصة من قبل مصرف لبنان بالقوانين والأنظمة المرعية الإجراء، وبخاصة تلك المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وإلى اقتراح التدابير لتجنب و/أو لإدارة المخاطر التي قد تنتج عنها. وكان مصرف لبنان قد أنشأ في العام ٢٠١٤ "وحدة الإستقرار المالي" التي من مهامها الأساسية مراقبة الوضع المالي والمصرفي واستشراف المخاطر والأزمات المحتملة وتجنب وقوعها. ونذكر بأنه مع ارتفاع الأخطار الإقليمية، قامت لجنة الرقابة على المصارف منذ بداية الإضطرابات في بعض دول المنطقة بتنفيذ عدد من اختبارات الضغط^٣ Stress Testing على المصارف المعنية.

مخاطر السمعة Reputation Risk الناتجة عن عدم تطبيق اجراءات الإلتزام (Compliance)

3-3 تنخرط المصارف اللبنانية جدياً في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات الدولية المفروضة على الأفراد والمؤسسات في عدد من الدول، أولاً بقرار واع ومسؤول من إدارتها، وثانياً التزاماً منها بالقانون رقم ٢٠١١/٣١٨ وتعديلاته (القانون رقم ٢٠١٥/٤٤) وبمعايير الصناعة المصرفية العالمية وبالتعاميم واللوائح الصادرة عن السلطات النقدية والرقابية، وذلك بهدف حماية القطاع المصرفي ومدّخرات اللبنانيين وحماية الإقتصاد اللبناني. وقد طوّرت المصارف في هذا المجال طيلة السنوات الماضية سياسات وأنظمة فعّالة، أكسبتها مصداقية في الأسواق المالية العالمية. وتركز المصارف على إخضاع موظفيها بشكل دائم ومكثف لدورات تدريبية وورش عمل من تنظيم المصرف المركزي، وجمعية المصارف، والمصارف ذاتها، إضافةً إلى جهات أجنبية، تغطي القوانين والأنظمة وكذلك المعايير والتطورات العالمية المتعلقة بموضوع مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، والتوعية على كيفية رصد وتجميد حركات الأموال المشبوهة والإبلاغ عنها والتواصل الدائم مع هيئة التحقيق الخاصة، بهدف الوصول إلى مستوى أعلى من الثقافة والتقنية والإحترافية في العمل المصرفي.

^٣-شملت اختبارات الضغط محافظ القروض والتسليفات، وتقلب أسعار القطع وتدني قيمة الأصول المأخوذة كضامنة، وطلب من المصارف اتخاذ مؤونات إجمالية Collective Provisions نتيجة لهذه الإختبارات.

4-3 وبعد إقرار مجلس النواب في تشرين الثاني ٢٠١٥ للقوانين المالية الأربعة المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب (القانون رقم ٢٠١٥/٤٤)، وبالتصريح عن نقل الأموال عبر الحدود، وبتبادل المعلومات الضريبية، وبانضمام لبنان إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقمع تمويل الإرهاب لعام ١٩٩٩، يكون الإطار القانوني لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب قد اكتمل، ما يحمي عمل وممارسة المصارف على هذا الصعيد علاوةً طبعاً على تعاميم وقرارات مصرف لبنان وهيئة التحقيق الخاصّة. ونتج عن ذلك اعتبار مجموعة غافي GAFI أن لبنان أصبح مستوفياً كل الشروط الدولية المطلوبة، ما يبقيه منخرطاً في النظام المالي العالمي.

5-3 أمّا المصرف المركزي، فقد اتخذ في السنوات الأخيرة إجراءات مكثّفة وهامّة في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، نذكر منها إصداره التعميم رقم ٢٠١٢/١٢٦ الذي يختصّ بعلاقة المصارف بالمراسلين، والتعميم رقم ٢٠١٣/١٢٨ الذي يتعلق بإنشاء دائرة امتثال Compliance Department، ليُصدر في أيلول ٢٠١٤ التعميم الوسيط رقم ٣٧١ الذي يطلب فيه من المصارف، من بين أمور عدّة، تعيين مسؤول عن مراقبة العمليات المالية والمصرفية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في كلٍّ من فروع المصرف. ومن خلال التعميم الوسيط رقم ٣٩٣ الصادر في حزيران ٢٠١٥، طلب من المصارف وضع نظام ضبط داخلي فاعل لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في ما يتعلق بالعمليات الماليّة والمصرفية بالوسائل الإلكترونية. كما أصدر في كانون الأول ٢٠١٥ التعميم الأساسي رقم ١٣٦ المتعلق بتطبيق قرارات مجلس الأمن رقم ١٢٦٧ (١٩٩٩) ورقم ١٩٨٨ (٢٠١١) ورقم ١٩٨٩ (٢٠١١) والقرارات اللاحقة المتعلقة بهذا الخصوص. وبموجب التعميم الوسيط رقم ٢٠١٦/٤١١، منع مصرف لبنان المصارف من التعامل مع الشركات التي تكون أسهمها لحامله. وفي نيسان ٢٠١٦، منع مصرف لبنان المصارف من إصدار البطاقات المُسبقة الدفع التي لا ترتبط بحساب مصرفي. كما أصدر في أيار ٢٠١٦ التعميم الأساسي رقم ١٣٧ المتعلّق بأصول التعامل مع القانون الأميركي الصادر بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١٨ ومع أنظمتها التطبيقية حول منع ولوج "حزب الله" إلى المؤسسات المالية الأجنبية وغيرها من المؤسسات. كما عدّل من خلال التعميم الوسيط رقم ٤٢١ الصادر في أيار ٢٠١٦ نظام مراقبة العمليات الماليّة والمصرفيّة لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب موضوع التعميم الأساسي رقم ٨٣، حيث أضاف، من بين أمور عدّة، بعض أنواع المؤسسات (مثل كوتورات التسليف) والجمعيات التي لا تتوخّى الربح كي تؤخذ بعين الاعتبار ضمن مخاطر العميل (المرتفعة)، كما طلب إنشاء "لجنة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب" على مستوى مجلس الإدارة AML/CFT Board Committee بدل اللجنة المتخصصة بهذا الموضوع والتي كانت قائمة سابقاً.

6-3 في الإطار ذاته، وبقرار من لجنة التحقّق ومكافحة تبييض الأموال في جمعية المصارف، تواصلت اللقاءات الموسّعة لمسؤولي دوائر الإمتثال في المصارف العاملة في لبنان Compliance General Meeting، والتي باتت تُعقد على نحو دوري منذ العام ٢٠١٣، وتمّ التباحث والتنسيق في اجتماعاتها الأخيرة في مواضيع متعدّدة ذات صلة بنطاق عمل التحقّق، منها على سبيل المثال القوانين المالية الأربعة التي أقرّها مجلس النواب في تشرين الثاني ٢٠١٥، والعلاقات مع المصارف المراسلة، والإلتزام بالقوانين والمطلوبات الدولية بما فيها تطبيق العقوبات الدولية على حزب الله وبخاصة الأميركية منها، ورفع العقوبات عن إيران، إضافةً إلى غيرها من المواضيع.

كما واصلت جمعية مصارف لبنان والمصارف اللبنانية في العام ٢٠١٥ تحرّكاتها الخارجية الدورية التي استهدفت بشكل خاص الولايات المتحدة الأميركية وعدداً من الدول الأوروبية ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة إلى القطاع المصرفي، من خلال اجتماعات مع مسؤولين رسميين ومصرفيين رفيعي المستوى، وذلك بهدف

تحسين سمعة القطاع المصرفي اللبناني وصورته في الخارج، والمحافظة لا بل تقوية العلاقة مع المصارف المراسلة ليبقى لبنان جزءاً من النظام المالي العالمي، خدمة لمصلحة الزبائن والقطاع المصرفي والاقتصاد اللبناني.

مخاطر الملاءة Solvency Risk

7-3 تُعبر المصارف أهمية خاصة لموضوع المخاطر المرتبطة بضعف الملاءة أو بعدم كفاية رأس المال لتغطية جميع أنواع المخاطر الكامنة في الأعمال التجارية اليومية للمصرف. وتسعى المصارف دائماً إلى تعزيز ملاءتها وقاعدة رساميلها ليس فقط لمواجهة المخاطر المتعددة وتغطية الخسائر المحتملة والالتزام بالمعايير المحلية والدولية ذات الصلة، بل أيضاً للاحتفاظ بالمتانة المالية العالية لدعم متطلبات النمو والتوسع في النشاطات القائمة والمُحتملة وفي أسواق المال، إضافة إلى حماية أموال المودعين والمقرضين الآخرين والمستثمرين في المصارف. وتتم عملية تقييم ومتابعة كفاية رأس المال بما يتوافق مع السياسات والإجراءات الموضوعية من قبل إدارات المصارف وبالنظر إلى القواعد والنسب والتدابير الموضوعية من قبل السلطات الرقابية المحلية، وبالتالي وفقاً لأحكام التعاميم الصادرة حول كفاية رأس المال، ولا سيما التعميم الأساسي لمصرف لبنان رقم ٤٤ وتعديلاته. فتتم ملاءمة حجم رأس المال المطلوب في جميع الظروف والأوقات مع حجم الأصول داخل الميزانية والالتزامات خارج الميزانية المرجحة بأوزان المخاطر *Risk weighted assets and off-balance sheet commitments*، وبالتحديد مخاطر الائتمان *Credit risk*، ومخاطر السوق *Market risk*، والمخاطر التشغيلية *Operational risk*، وفقاً لما هو معمول به في الصناعة المصرفية الدولية وتبعاً للمعايير العالمية.

8-3 تعتمد المصارف اللبنانية بشكل عام في قياس حجم الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان *Credit risk weighted assets* على المقاربة النموذجية *Standardized approach*، وفي تقييم حجم الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق *Market risk weighted assets* منهج القياس المعياري *Standardized measurement method*، وفي قياس المخاطر التشغيلية، مقارنة المؤشر الأساسي *Basic Indicator Approach*. ولتلبية متطلبات كفاية رأس المال بحسب المعايير الدولية المعروفة ببازل III، وضع مصرف لبنان في العام ٢٠١١ حداً أدنى من نسب رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر لتحقيقه تدريجياً بحلول نهاية العام ٢٠١٥، لتصل نسبة حقوق حملة الأسهم العادية إلى مجموع الموجودات المرجحة *Common equity tier 1 ratio* إلى ما لا يقل عن ٨٪، ونسبة الأموال الخاصة الأساسية إلى مجموع الموجودات المرجحة *Total capital ratio* إلى ما لا يقل عن ١٠٪، ونسبة الأموال الخاصة الإجمالية إلى مجموع الموجودات المرجحة *Tier 1 capital ratio* إلى ما لا يقل عن ١٢٪. علماً أن اتفاقية بازل الثالثة تعطي مهلة للوصول إلى معدّل ١٠,٥٪ حتى العام ٢٠١٩. وتتضمّن هذه النسب احتياطي الحفاظ على الأموال الخاصة *Capital conservation buffer* على أن يبلغ ٢,٥٪ من الموجودات المرجحة في نهاية العام ٢٠١٥.

9-3 ويتمتع القطاع المصرفي اللبناني بمستويات ملاءة مرتفعة بأفضل مقاييس الصناعة المصرفية العالمية ومنها بازل، إذ بلغ معدّل الملاءة لديه (Total Capital/Risk Weighted Assets) بحسب السلطات النقدية والرقابية حوالي ١٥,١٪ في نهاية العام ٢٠١٥ بمعيار بازل ٣. ولم يواجه القطاع المصرفي مصاعب ترتبط بتطبيق مقرّرات بازل ٣، وعمد في السنوات الأخيرة الماضية إلى تقوية الأموال الخاصّة الأساسيّة من خلال إعادة ضخّ جزء من الأرباح في الأموال الخاصّة ومن خلال إصدار الأسهم. ويواكب الجهاز المصرفي دوماً التنظيمات والتدابير الجديدة المطروحة على الصعيد العالمي، والتي أصبحت أكثر تشدّدًا مع رفع مستوى النوعية والشفافية في قاعدة رأس المال وتعزيز درجة تغطية المخاطر وضبط عملية الإفراط في الاستدانة، أو نسبة الدين في الموارد المصرفية وغيرها من الأمور، مع الإشارة إلى أنّ لجنة بازل تترك للسلطات النقدية المحليّة هامشاً مهمّاً لتقدير ما يلائم السوق المحليّة.

مخاطر الإقراض Credit Risk

10-3 تماشياً مع مبادئ الإدارة الرشيدة والإمتثال الدولية Compliance and Corporate Governance International Guidelines. تعتمد المصارف العاملة في لبنان إلى تحديد مستوى الرغبة في اتّخاذ المخاطر الائتمانية Credit risk appetite والحدود أو السقوف الائتمانية Credit risk limits من قبل مجالس إدارتها، والتي تبليغ هذا الأمر بدورها إلى اللجان والمديريات المختصّة لإتّخاذ السياسات والتدابير الإجرائيّة التي تتناسب مع قراراتها والأهداف الموضوعية. وتسعى المصارف إلى السيطرة على / أو الحدّ من مخاطر الائتمان وضبطها عن طريق وضع حدود أو سقوف قصوى limits على حجم المخاطر التي هي على استعداد لقبولها، أكان بالنسبة إلى الأطراف المُقابلة Counterparties أو إلى التركّز القطاعي والجغرافي Industry and geographic concentration، كما من خلال رصد ومتابعة درجة التعرّض للمخاطر Risk Exposures وتلاؤمها أو تماشيها مع الحدود المرسومة. فهناك سقوف موضوعية للتوظيفات لدى المؤسّسات المصرفية والمالية وفي الأدوات الماليّة ذات التصنيف الائتماني المرتفع، ولدرجة التعرّض للمخاطر السيادية، إضافة إلى القيود المطبّقة على القروض والتسهيلات للزبائن بما في ذلك القيود بالنسبة إلى البلد الواحد والقطاع الإقتصادي والآجال والتصنيف الائتماني والكفلاء وغيرها تجنّباً لتركّز المخاطر.

11-3 وفي ما يتعلّق بالقروض والتسهيلات الممنوحة للزبائن تحديداً، تسعى المصارف أيضاً للحدّ من مخاطر الائتمان المرتبطة بهذا النشاط من خلال سلسلة من الإجراءات المتّخذة والتي تطلّ نشأة القرض وتكوين الملفات، وتأمين الوثائق والكفالات والضمانات الكافية، والمتابعة، والتصنيف الدوري للقروض بحسب تعليمات السلطات النقدية والرقابية وتكوين المؤنّوات اللازمة عليها حسب تصنيفها، بحيث تغطّي القروض الرديئة بالمؤنّوات على نحو كامل وتُدرج خارج الميزانية. كما تلتزم المصارف بالمعايير الاحترازية المتعلقة بالتسليفات لمقترض واحد وتلك الممنوحة للجهات المقرّبة، من أفراد وشركات. بالإضافة إلى ذلك، تطلب إدارات المصارف من المؤسّسات الكبيرة ومن كبار المقترضين توفير ميزانيات مدقّقة، من جهة، وضمانات مقبولة، من جهة ثانية، خصوصاً في ما يعود للتسليفات غير المغطاة بأيّة ضمانات والتي تقارب حصّتها ٢٨,٥٪ من إجماليّ محفظة التسليف للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم. والشروع في التسهيلات الائتمانية هو بداية عمل مشترك بين الفروع المصرفية والأقسام أو الدوائر المختصّة في المصرف الأم حيث يتمّ إجراء تحليل ائتماني لأهليّة المقترض وقدرته على السداد ودراسة الجدوى الإقتصادية للمشاريع، وحيث يقوم قسم إدارة مخاطر الائتمان بمراجعة الملف والتحليل الائتماني بشكل مستقلّ وإعداد رأي مكتوب بالمخاطر المرتبطة بالتسهيلات الائتمانية التي تمّ درسها ورفعها إلى لجان الائتمان المعنيّة. ولجان الائتمان هي المسؤولة عن الموافقة على التسهيلات التي

تصل إلى الحدّ المعين لها. فالمصارف لديها مستويات مختلفة من السلطات أو الجهات المؤتمنة على الموافقة على طلب الائتمان، وهذا يتوقف على طبيعة وحجم التسهيلات المطلوبة والسقوف الموضوعية، لذا فإنّ الموافقة على القرض قد تقتصر على موافقة لجان الائتمان أو تكون خاضعة للجان التنفيذية أو لمجالس الإدارة.

12-3 وبقيت المخاطر المتعلقة بالتسليفات داخل الإقتصاد اللبناني مضبوطة إلى حدّ كبير عموماً، على الرغم من تباطؤ النمو الإقتصادي في السنوات الأخيرة. فقد ازدادت على نحو طفيف نسبة الديون المشكوك بتحصيلها إلى إجمالي التسليفات إلى ٣,٦٤٪ في نهاية العام ٢٠١٥ مقابل ٣,٥٩٪ في نهاية العام ٢٠١٤، في حين تراجعت المؤونات المكوّنة لتغطية الديون المشكوك بتحصيلها قليلاً إلى ٦٨,٨٪ مقابل ٧١,٠٪ في نهاية العامين المذكورين على التوالي. والجدير ذكره أنّ نسبة الديون المشكوك بتحصيلها إلى إجمالي التسليفات كانت قد بلغت ٣,٨٪ في المتوسطّ لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا MENA، بحسب آخر المعطيات المتوافرة.

وارتفعت من جهة أخرى درجة تعرّض المصارف للمخاطر السيادية في العام ٢٠١٥، بحيث وصلت حصّة تسليفات المصارف للقطاع العام وودائعها لدى مصرف لبنان إلى ٥٨,٢٪ من إجمالي التوظيفات في نهاية العام المذكور مقابل ٥٧,٤٪ في نهاية العام ٢٠١٤. والجدير ذكره أنّ جزءاً لا بأس به (حوالي ٤٩٪) من التوظيف لدى القطاع العام ومصرف لبنان هو بالعملة الوطنية بحيث ينتفي عملياً خطر عدم تسديده. أما التوظيفات بالعملة الأجنبية، فهي في جزء كبير منها لدى مصرف لبنان، الذي يعيد بدوره توظيف القسم الأكبر منها خارجياً في أدوات قليلة المخاطر ومرفعة السيولة قد تكون مشابهة لموجودات المصارف في الخارج. وتجدر الإشارة إلى أنّه لم يطرأ أيّ تطوّر سلبي ملحوظ لناحية التصنيف السيادي للدولة اللبنانية في العام ٢٠١٥، باستثناء تعديل وكالة «ستاندرد اند بورز» نظرتها المستقبلية لتصنيف لبنان الائتماني من «مستقرّة» إلى «سليبيّة»، لتلحق بوكالتتي موديز وفيتش اللتين سبقتاها إلى ذلك، مع الإشارة إلى أنّ الوكالات الثلاث المذكورة لم تُجر أيّ تعديل على تصنيف لبنان الائتماني، علماً أنّ الدولة اللبنانية لم تعرف يوماً تخلفاً عن الدفع، كما أنّ سندات اليوروبوندز هي في جزء كبير منها محمولة من جهات مقيمة مسؤولة، ما يخفف من مخاطر عدم السداد.

مخاطر تقلبات معدلات الفوائد Interest Rate Risk

13-3 لم يطرأ أيّ تطوّر سلبي في ما يتعلّق بمخاطر تقلب الفائدة في العام ٢٠١٥ نظراً لبقاء معدّلات الفائدة على الليرة اللبنانية والدولار الأميركي شبه مستقرّة. وتعتبر مخاطر تقلبات الفوائد تحت السيطرة في ما يخصّ تسليفات المصارف للقطاع الخاص، لأنّها في قسم كبير منها جارية، وتتمّ بالتالي مراجعة معدّلات الفائدة المطبّقة عليها بشكل دوري يتناسب إلى حدّ كبير مع فترة مراجعة معدّلات الفائدة المطبّقة على الودائع. ويختلف الوضع بشأن التسليفات التي تمنحها المصارف للقطاع العام وتوظيفاتها لدى المصرف المركزي في شهادات الإيداع لأنّ آجالها أطول نسبياً والفائدة عليها ثابتة وغير متحرّكة. فعلى سبيل المثال، بلغ الأجل المثقل على محفظة سندات الخزينة بالليرة حوالي ٣,٣ سنوات في نهاية العام ٢٠١٥، وحوالي ٦,٣ سنوات بالنسبة إلى سندات اليوروبوندز خارج التزامات مؤتمريّ باريس ٢ و٣. وما تجدر الإشارة إليه هنا أنّ الفائدة المدفوعة على الودائع بالليرة ترتبط بالمرودود على سندات الخزينة بالليرة وليس العكس، كما أنّ المرودود على سندات الخزينة وشهادات الإيداع الطويلة الأجل يأخذ في الاعتبار تلك المخاطر، أي تقلب معدّلات الفوائد، إضافةً إلى كونها أدوات مالية قابلة للتداول وتعتبر سائلة نسبياً بعكس التسليفات للقطاع الخاص، وكلّها أمور تحدّ من هذه المخاطر. ومع أنّ المخاطر المتعلقة بارتفاع إضافي في معدّل الفائدة على الدولار الأميركي تبقى مطروحة أيضاً في المستقبل مع احتمال رفع بنك الإحتياطي الفدرالي معدّلات الفائدة، غير أنّ انعكاساتها على

كلفت موارد المصارف ستظلّ محدودة، ذلك أن زيادتها ستتمّ تدريجياً على سنوات عدّة لئلا تؤثر سلباً على معدلات النمو الضعيفة أساساً في الولايات المتحدة الأميركية. مع الإشارة إلى أنّ بنك الاحتياطي الفدرالي رفع في نهاية العام ٢٠١٥ معدّلات الفائدة على الدولار بواقع ٢٥ نقطة أساس.

مخاطر سعر الصرف Exchange Rate Risk

14-3 بقيت مخاطر سعر الصرف متدنّية ومقبولة في العام ٢٠١٥، إذ لم يطرأ أيّ جديد أو تغيير لناحية التزام الحكومة والمصرف المركزي بسياسة تثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية بالدولار الأميركي، وتوافر الإمكانيات اللازمة لذلك. وقد حافظت احتياطات مصرف لبنان من العملات الأجنبية على مستوى مرتفع، إذ بلغت ٣٠,٦ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٥، ما يغطي ٢٠ شهراً من الاستيراد وحوالي ٥٩٪ من الكتلة النقدية بالليرة و٢٤,٨٪ من الكتلة النقدية بمفهومها الواسع م٣ (M3). كما بقيت مخاطر سعر الصرف متدنّية لناحية بنية مراكز القطع في ميزانيات المصارف. فعلى سبيل التذكير، يُسمح للمصارف بالاحتفاظ بمركز قطع عملائي صافٍ، مدين أو دائن، لا يتعدّى في أيّ وقت نسبة ١٪ من مجموع عناصر الأموال الخاصّة الأساسيّة الصافية، على أن لا يتعدّى مركز القطع الإجمالي لديها في الوقت نفسه ما نسبته ٤٠٪ من مجموع الأموال الخاصّة الأساسيّة الصافية.

المخاطر التشغيليّة Operational Risk

15-3 تعتمد المصارف العاملة في لبنان على مجموعة من السياسات والإجراءات في إدارة المخاطر التشغيلية المرتبطة بتوقّف طارئ في أنظمة العمل، أو بحصول أخطاء بشرية وإدارية خلال القيام بالمهام المطلوبة، أو عمليّات غش، أو التعرّض لأحداث خارجية من كوارث طبيعية واضرابات ومظاهرات غيرها، والتي قد تُحدث ضرراً في سمعة المصرف أو قد تكون لها آثار قانونية أو تنظيمية أو قد تؤدي إلى خسارة ماليّة. فهناك إطار لإدارة المخاطر التشغيلية Operational Risk Management Framework يخضع للتدقيق Audit السنوي بحسب المتطلبات الرقابية وبما يتماشى مع ممارسة الصناعة المصرفية الدولية، وكذلك فريق مستقل لإدارة هذه المخاطر التشغيلية من مهامه الأساسية تطبيق مضامين الإطار المشار إليه، بالتنسيق والتعاون مع وحدات أخرى في المصرف كالتدقيق الداخلي Internal Audit أو أمان المعلومات واستمراريّة العمل Corporate Information Security and Business Continuity. ويشمل إطار إدارة المخاطر التشغيليّة مبادئ مُختبرة على أرض الواقع كمثل وجوب مضاعفة أنظمة المهام الأساسية Segregation of Mission-Critical Systems، وفصل الواجبات Redundancy، وتطبيق إجراءات موافقة صارمة Strict Authorization Procedures، وإجراء التسوية اليومية Daily Reconciliation، وتحديد مسؤوليّة إدارة المخاطر التشغيلية على المستوى العملي، وغيرها من المبادئ أو التوجيهات. وتُستخدم التغطية التأمينية Insurance Coverage كوسيلة خارجية للحدّ من المخاطر وبما يتناسب مع حجم النشاط وخصائصه. وتطبّق المصارف العاملة في لبنان بشكل عام مقاربة المؤشر الأساسي Basic Indicator Approach لإحتساب الرأسمال المطلوب في مواجهة المخاطر التشغيلية، ملتزمة بذلك معايير المقاربة النموذجية Standardized Approach لإتفاقية بازل 2 لكفاية الرساميل.

مخاطر السيولة Liquidity Risk

16-3 يتمتع القطاع المصرفي اللبناني بمعدّلات سيولة مرتفعة، سواء بالليرة أو بالعملات الأجنبية، ما يُبقي مخاطر السيولة تحت السيطرة إلى حدّ كبير. فالمصارف تعتمد منذ سنوات استراتيجية تأمين حدّ أدنى من السيولة، بالليرة وخصوصاً بالعملات الأجنبية، حرصاً على تعزيز الثقة بالقطاع المصرفي بشكل عام والمحافظة عليها في حال استجدّت أيّ تطوّرات سلبية يقتضي التعامل معها بسرعة. وقد أثبتت هذه الاستراتيجية فعاليتها في تجاوز أزمات عدّة، ورسّخت الثقة بالقطاع وساهمت في المحافظة على الاستقرار النقدي. وبلغ معدّل السيولة الإجمالية بالليرة والعملات الأجنبية، أي الموفورات ومحفظة سندات الخزينة بالليرة والعملات الأجنبية لأقل من سنة والموجودات الخارجية من دون التسليفات للقطاع الخاص غير المقيم، ٥٧,٤٪ من الودائع الإجمالية والالتزامات الأخرى في نهاية العام ٢٠١٥ مقابل حوالي ٥٧٪ في نهاية العام ٢٠١٤، وهو الأعلى في المنطقة مقارنة مع معدّل الاحتياطيّات والموجودات الخارجية للقطاع المصرفي العربي، والبالغ ٢٩,٤٪ للفترة ذاتها. كما يبلغ معدّل السيولة الأوليّة بالعملات الأجنبية، أي الودائع لدى مصرف لبنان ولدى المصارف في الخارج، حوالي ٤٧٪ من الودائع والالتزامات بهذه العملات، علماً أنّ هذا المستوى المرتفع يُعتبر ضرورياً لإدارة سليمة للودائع بالعملات الأجنبية في اقتصاد مدولر وفي غياب المُقرض في المقام الأخير.

رابعاً- الأداء المصرفي

1-4 في العام ٢٠١٥، بلغت الأرباح الصافية المجمّعة للمصارف العاملة في لبنان (فروع لبنان) ٢٨٣٩ مليار ليرة (١٨٨٣ مليون دولار أميركي)، فتكون ارتفعت بنسبة ٩,٦٪ في العام المذكور مقابل زيادة أدنى بلغت نسبتها ٥,٣٪ في العام ٢٠١٤. ومع ارتفاع أرباح المصارف في العام ٢٠١٥ بنسبة تفوق نسبة ارتفاع إجمالي موجوداتها (٦,٠٪) ونسبة زيادة أموالها الخاصة الأساسية (٦,١٪)، ارتفع قليلاً كل من العائد على متوسط حقوق المساهمين (ROAE) إلى ١١,٦٣٪ في العام ٢٠١٥ مقابل ١١,٥٦٪ في العام ٢٠١٤، والعائد على متوسط الموجودات (ROAA) إلى ١,٠٢٪ مقابل ٠,٩٩٪ في التاريخين المذكورين.

2-4 لقد نتج الارتفاع البسيط للعائد على الموجودات عن زيادة بسيطة لكل من هامش الربح (Profit margin)، أي صافي الأرباح إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية (١٦,٣٪ في العام ٢٠١٥ مقابل ١٦,٢٪ في العام ٢٠١٤)، ما يدل على القدرة على التحكم بالكلفة (Cost control)، وصافي هامش الفائدة (Net interest margin)، أي الفوائد المقبوضة ناقص الفوائد المدفوعة إلى إجمالي الموجودات، (١,٦٨٪ في العام ٢٠١٥ مقابل ١,٦٦٪ في العام ٢٠١٤)، ما يعكس استمرار فعالية إدارة تكاليف الفائدة.

3-4 أما التحسّن في العائد على حقوق المساهمين فقد نتج من ارتفاع كل من العائد على الموجودات بين العامين ٢٠١٤ و٢٠١٥ المشار إليه أعلاه مقابل استقرار مُضاعف حقوق المساهمين (Equity multiplier)، أي إجمالي الموجودات إلى إجمالي الرساميل، ما يعني استمرار المصارف في اعتمادها على الرأسمال في توسّع الموجودات أو التوظيفات أكثر من الالتزامات الأخرى، ويدل ذلك مجدداً على العلاقة المعاكسة بين الملاءة والربحية.

4-4 ويمائل كل من العائد على الأموال الخاصة والمردود على متوسط التوظيفات لدى المصارف في لبنان المتوسط العالمي، بينما يبقيان دون المستويات القائمة في الدول العربية والناشئة (لا سيما العائد على الموجودات). فعلى سبيل المقارنة، بلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين ١١,٦٥٪ والعائد على متوسط الموجودات ١,٥٢٪ لدى المصارف في منطقة الشرق الأوسط حسب آخر المعطيات المتوافرة. وهو انعكاس لاحتفاظ المصارف اللبنانية بسيولة عالية لمواجهة المخاطر وأية تقلبات حادة قد تطرأ في ظل عدم الاستقرار السائد في لبنان والمنطقة ككل.

5-4 تراجعت نسبة الكلفة إلى المردود بشكل بسيط إلى ٥٢,٤٪ في العام ٢٠١٥ من ٥٣,٠٪ في العام ٢٠١٤. فقد ارتفعت الكلفة المتضمّنة مجموع أعباء المستخدمين والأعباء الإدارية والعمومية وأعباء الاستثمار العامة الأخرى والاستهلاكات بنسبة ٧٪ في حين ارتفع الناتج المالي الصافي بوتيرة أعلى (٨,٢٪)، ساعدت في تحقيقه زيادة صافي الفوائد المقبوضة، ولو ارتفع قليلاً صافي المؤونات على الديون المشكوك بتحصيلها، وصافي الأرباح على العمليات المالية وعمليات القطع وإيرادات الأسهم والحصص والمساهمات، علماً أن صافي العمولات سجّل انخفاضاً بين العامين ٢٠١٤ و٢٠١٥ مع تراجع الحركة الاقتصادية والتجارة الخارجية بشكل عام. ويجدر القول بأن المصارف تعتمد إلى تكوين مؤونات إضافية بسبب الأوضاع الاقتصادية والمحلية والمخاطر التي طالت زبائنها في الدول المجاورة. كما بات يتعيّن عليها بموجب التعميم الوسيط رقم ٤٢٠ تكوين مؤونات مقابل الحسابات المدينة التي يتمّ إقفالها تطبيقاً للإجراءات والعقوبات والتقييدات المقررة من قبل المنظمات الدولية الشرعية أو من قبل السلطات السيادية الأجنبية والعمل على تحصيل هذه الديون من العملاء المعنيين، وذلك من دون تعديل تصنيفهم الائتماني.

حسابات النتيجة في القطاع المصرفي (مليار ليرة)

٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	
١٤٨٤٢	١٣٧٠٩	١٢٧١٦	(١) الفوائد المقبوضة
١٠٠١٩	٩٢١٣	٨٤٢٢	(٢) الفوائد المدفوعة
٤٨٢٣	٤٤٩٦	٤٢٩٤	(٣) هامش الفائدة (١) - (٢)
٣١٨-	٢٩٤-	١٨٦-	(٤) صافي المؤونات
٤٥٠٥	٤٢٠٢	٤١٠٨	(٥) صافي الفوائد المقبوضة (٣) - (٤)
			أو الناتج المصرفي الصافي
٢٥٢٣	٢٢٩٤	٢٠٥٤	(٦) صافي العمولات والإيرادات الأخرى
٧٠٢٨	٦٤٩٦	٦١٦٢	(٧) الناتج المالي الصافي (٥) + (٦)
٣٤٤٦	٣٢٣٠	٣٠٥٤	(٨) الأعباء الإدارية والعمومية والتشغيلية الأخرى
٢٣٩	٢١٤	١٧٩	(٩) استهلاكات وصافي مؤونات/أرباح على أصول مادية وغير مادية
٣٣٤٣	٣٠٥٢	٢٩٢٩	(١٠) النتيجة العادية قبل الضريبة (٧) - (٨) - (٩)
٣٥	٣٠	٢-	(١١) صافي النتائج الاستثنائية
٣٣٧٨	٣٠٨٢	٢٩٢٧	(١٢) النتيجة قبل الضريبة (١٠) + (١١)
٥٣٩	٤٩٣	٤٦٧	(١٣) الضريبة على الأرباح
٢٨٣٩	٢٥٨٩	٢٤٦٠	(١٤) الأرباح الصافية (١٢) - (١٣)

المصدر: مصرف لبنان

6-4 يفصل الجدول أدناه تطور الإيرادات بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. فقد ارتفع مجموعها من ١٦٠٣٤ مليار ليرة إلى ١٧٤٠١ ملياراً على التوالي، مسجلاً بذلك زيادة قيمتها ١٣٦٧ مليار ليرة ونسبتها ٨,٥٪ (+٨,٦٪) في العام ٢٠١٤. ونتج ذلك من ارتفاع كل من الفوائد المقبوضة (٨,٣٪)، وصافي أرباح العمليات على الأدوات المالية (+١٤,٧٪)، وصافي أرباح عمليات القطع (+٧١,٣٪) وإيرادات الأسهم والحصص والمساهمات (+٥٣,١) مقابل تراجع صافي العمولات المقبوضة (-٥,٨٪) وإيرادات تشغيلية أخرى (-٢١,٤٪). وترتبط الفوائد بكل من التسليفات للقطاع الخاص والاستثمارات بالأدوات المالية السيادية - من سندات خزينة وشهادات إيداع بالعملة الوطنية وبالดอลลาร์ الأميركي - وغير السيادية، علماً أن الفوائد في سوق بيروت سجلت تغييرات طفيفة على العموم بين العامين ٢٠١٤ و ٢٠١٥، كما أن الفائدة العالمية بقيت عند مستوياتها المتدنية جداً. أما انخفاض صافي العمولات فيعود ربّما إلى تراجع نشاط بنود خارج الميزانية والمرتبطة عى نحو أساسي بالاعتمادات المستندية وبحسابات إدارة الأموال. وعليه، شكلت حصة الفوائد المقبوضة ٨٥,٣٪ من إجمالي الإيرادات في العام ٢٠١٥ (٨٥,٥٪ في العام ٢٠١٤) مقابل ١٤,٧٪ للعمولات والإيرادات الأخرى (١٤,٥٪) في التاريخين المذكورين على التوالي.

7-4 ويُشار إلى أن حصة صافي الفوائد المقبوضة من الناتج المالي الصافي تراجعت قليلاً إلى ٦٤,١٪ في العام ٢٠١٥ (٦٤,٧٪ في العام ٢٠١٤) لتشكل بالتالي حصة صافي العمولات والإيرادات الأخرى ٣٥,٩٪ (٣٥,٣٪) في العامين المشار إليهما تباعاً، ما يؤكد أن المصارف تهتم بتنوع الخدمات، ومنها تعزيز الخدمات المصرفية الخاصة، والعمليات بالتجزئة وخدمات أسواق رأس المال والخدمات الاستشارية وتمويل التجارة وعمليات أخرى خارج الميزانية، لتجني دخلاً مرادفاً من غير الفوائد على شكل رسوم وعمولات. نشير إلى أن المصارف حققت في العام ٢٠١٥ من العمليات على الأدوات المالية أكثر مما حقته من العمولات بعكس العامين السابقين.

توزع الإيرادات (مليار ليرة)

التغير (%) ٢٠١٥-٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	
٨,٣+	١٤٨٤٢	١٣٧٠٩	١٢٧١٦	فوائد مقبوضة
١٠,١+	٢٥٥٩	٢٣٢٥	٢٠٥٢	صافي العمولات والإيرادات الأخرى (استثمارية وغير استثمارية)
٥,٨-	٩٣٨	٩٩٦	٩٢٨	صافي العمولات المقبوضة
١٤,٧+	٩٨١	٨٥٥	٦٦٣	صافي أرباح أو خسائر العمليات على الأدوات المالية
٧١,٣+	٢٠٩	١٢٢	١٧١	صافي الأرباح/الخسائر على عمليات القطع
٥٣,١+	٣١٧	٢٠٧	٢١٣	إيرادات أسهم وحصص ومساهمات
٣١,٣-	٧٩	١١٥	٧٩	إيرادات تشغيلية أخرى
١٦,٧+	٣٥	٣٠	٢-	صافي النتائج الاستثنائية
٨,٥+	١٧٤٠١	١٦٠٣٤	١٤٧٦٨	مجموع الإيرادات

المصدر: مصرف لبنان

8-4 يفصل الجدول أدناه تطور النفقات وتوزعها بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥. فقد ارتفع مجموعها من ١٣٤٤٥ مليار ليرة إلى ١٤٥٦١ ملياراً، أي بما قيمته ١١٦١ مليار ليرة ونسبته ٨,٣٪. وازدادت الفوائد المدفوعة بنسبة ٨,٧٪ في العام ٢٠١٥ بالمقارنة مع زيادة بنسبة ٩,٤٪ في العام ٢٠١٤، متجاوزةً بشكل طفيف نسبة الزيادة في الفوائد المقبوضة. وارتبط ذلك بزيادة حجم الودائع بنسبة قاربت ٥٪ مترافقة مع ارتفاع بسيط لمتوسط معدلات الفائدة الدائنة (من ٥,٥٢٪ في العام ٢٠١٤ إلى ٥,٥٨٪ في العام ٢٠١٥ على الليرة ومن ٣,٠٣٪ إلى ٣,١٦٪ تباعاً على الدولار)، بالإضافة إلى بقاء الفائدة المدفوعة على ودائع القطاع المالي غير المقيم عند مستويات منخفضة. وفي العام ٢٠١٥، استمرت المصارف في تكوين المؤونات بهدف التحوط من المخاطر كما سبق وأشرنا.

توزع النفقات (مليار ليرة)

التغير (%) ٢٠١٤-٢٠١٥	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	
٨,٧+	١٠٠١٩	٩٢١٣	٨٤٢٢	فوائد مدفوعة
٨,٢+	٣١٨	٢٩٤	١٨٦	صافي المؤونات
٧,٠+	٣٦٨٥	٣٤٤٥	٣٢٣٣	الأعباء التشغيلية والإدارية
٦,٠+	٢٠٢٧	١٩١٣	١٧٤٤	منها أعباء الموظفين
٩,٣+	٥٣٩	٤٩٣	٤٦٧	الضريبة على الأرباح
٨,٣+	١٤٥٦١	١٣٤٤٥	١٢٣٠٨	مجموع النفقات

المصدر: مصرف لبنان

9-4 وارتفعت الأعباء الإدارية والعمومية الأخرى بنسبة ٧,٠٪ في العام ٢٠١٥ (٦,٥٪ في العام ٢٠١٤)، وتأتي ذلك في جزء كبير منه من زيادة أعباء المستخدمين (٦,٠٪ في العام ٢٠١٥ مقابل ٩,٧٪ في العام ٢٠١٤)، والتي نجمت عن ارتفاع عدد الموظفين في القطاع (+٧٨٨ شخصاً في العام ٢٠١٥) والزيادة السنوية والتقديمات التي تمنحها المصارف للعاملين لديها بموجب عقد العمل الجماعي، علماً أن تعويضات النقل انخفضت في العام ٢٠١٥ مع انخفاض أسعار النفط العالمية. يُذكر أن زيادة الأعباء التشغيلية الأخرى التي تتحملها المصارف، والتي تصبّ في خانة عمليات التحديث والتطوير المطلوبة لمجاراة العمل المصرفي العالمي، قد ازدادت بنسبة ٨,٣٪ في العام ٢٠١٥ مقابل زيادة أدنى بلغت نسبتها ٢,٨٪ في العام ٢٠١٤. وارتفعت قيمة الضريبة على الأرباح بنسبة ٩,٣٪ في العام ٢٠١٥ (٥,٥٪ في العام ٢٠١٤) لتصل إلى ٥٣٩ مليار ليرة مقابل ٤٩٣ ملياراً في العام ٢٠١٤ بحيث شكلت حوالي ١٦,٠٪ من الربح الصافي قبل الضريبة.

